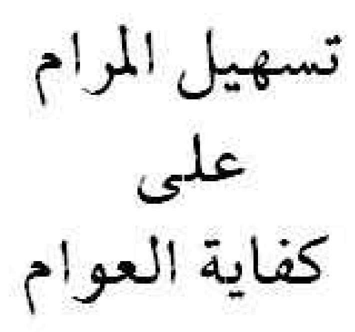


# تسهيل المرام على كفاية العوام

لأبي البحر مفتاح بن مأمون بن عبد الله
المرتي الشنجوري الاندونيسي
عفا الله تعالى عنهم
آمين

طبع بمطبعة
دار الفكر

## خطبة الرسالة

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول كثير المساوى مفتاح بن مأمون بن عبد الله المرتى غفر الله لهم ولوالديهم ومشايخهم واحبائهم آمين هذه تقريرات شريفة على كفاية العوام في علم الكلام للعالم العلامة الشيخ محمد الفضالي متعنا الله بعلومه جمعتها للقاصرين امثالى تبصرة ولعلها تكون للمنتهين من الافاضل تذكرة وسميتها "تسهيل المرام على كفاية العوام" وليس لى فى ذلك الا مجرد النقل من كتب العلماء الاعلام ومن تقريرات المشايخ الكرام فما كان فيها من صواب فمنسوب الى هؤلاء وما كان من عيب او خطإ فمن ذهنى الكليل والمرجو ممن اطلع عليها بعين الانصاف ان يصلح ما هو متعين الخطإ الى ما هو الحق والصواب بعد التحقيق والثبات ويعذرنى فى ذلك اذهى بضاعة الفقير الضعيف والله اسأل وبنبيه الكريم اتوسل ان ينفع بها النفع العميم كما نفع بأصلها آمين



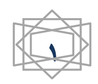
**الحمد لله المنفرد بالايجاد**

---

قوله : (بسم الله الرحمن الرحيم) أتى بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا بحديث البسملة

قوله : (الحمد لله) والحمد لغة الثناء على الجميل الاختياري على جهة التعظيم سواء تعلق بالفضائل أي الصفات التي لا يتوقف تحققها على تعدي أثرها للغير أم بالفواضل أي الصفات التي يتوقف تحققها على تعدي أثرها له فالاولى كالعلم والثانية كالكرم وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أوغيره واعلم أن أركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فإذا حمدت زيدا لكونه أكرمك بقولك زيد عالم فأنت حامد وزيد محمود والإكرام محمود عليه وثبوت العلم له محمود به وقولك زيد عالم هو الصيغة واقسام الحمد أربعة حمد قديم لقديم هو حمد الله نفسه بنفسه أزلا وحمد قديم لحادث وهو حمد الله بعض عباده وهذان الحمدان قديمان وحمد حادث لقديم وهو حمد العباد لله تعالى وحمد حادث لحادث وهو حمد العباد بعضهم لبعضهم وهذان الحمدان حادثان

قوله : (المنفرد بالإيجاد) أي الذي اختص بإيجاد الأشياء خيرها وشرها وإن كان لا يجوز نسبة الشر اليه تعالى إلا في مقام التعليم والإيجاد هو ابراز الممكن من العدم الي الوجود فإن قلت لم اقتصر على الايجاد مع انه كما انفرد سبحانه وتعالى به انفرد بالاعدام قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق عليه عند أهل السنة ،اما الإعدام فقد خالف فيه إمام الحرمين حيث قال بان الممكن ينقطع بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال وهي أن يشير المتكلم في طالعة كلامه إلى مقصوده وانظر هل ورد إطلاق ورد إطلاق المنفرد عليه تعالى أو لا أما على وروده فظاهر وأما على عدم وروده وهو الظاهر فكيف يطلقه عليه تعالى مع ان أسماءه توقيفية أي يتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع إلا ان يقال جري الشيخ في ذلك على طريقة أبي بكر الباقلاني من تجويز إطلاق ما لم يرد فيه إذن ولا منع وكان تعالى متصفا بمعناه ولم يكن موهما ما يستحيل في حقه تعالى



**والصلاة والسلام على سيدنا**

قوله : (والصلاة) أتى بالصلاة لخبر قوله : (من صلى علي في الكتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب) واختلف هل لفظ الصلاة من قبيل المشترك المعنوى او اللفظي والحق الأول كما استصوبه ابن هشام في مغنيه وفسرها بالعطف بفتح العين وتختلف حقيقته باختلاف المصلي فإن كان المولى سبحانه وتعالى فمعناه الرحمة لكن ان تعلقت بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا باقي الأنبياء والملائكة قلنا زيادة الرحمة وإن كان الملائكة فمعناه الإستغفار وإن كان غيرهم فمعناه الدعاء ومقتضي تفسير الجمهور الثاني حيث قالوا الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم الدعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي أن الأول هو ما تعدد وضعه ومعناه كعين فإنها وضعت للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه ومعناه واشتركت أفراده في هذا المعنى كاسد فإنه وضع مرة واحدة لمعناه وهو الحيوان المفترس واستدل ابن هشام على ما قاله بأن الأصل عدم تعدد الوضع والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كبقية الأنبياء ينتفع بصلاتنا عليه ولكن لا ينبغي للمصلي ان يقصد ذلك لما فيه من إساءة الأدب بل يقصد أنه مفتقر له صلى الله عليه وسلم وانه يتوسل به الى ربه في نيل مطلوبه لأنه الواسطة العظمى في إيصال النفع الينا بقي أن أبا إسحاق الشاطبي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عله وسلم من العمل الذي لا يدخل الرياء أي لا يقطعه بل هو مقبول قطعا وقال بعضهم إن لها جهتين بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لا يقطعها الرياء وبالنسبة للمصلي يقطعها وكذا نقله بعض المحققين وأقره لكن رايت معزوا لبعضهم وسمعته من الشيخ أن المعتمد أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم

قوله : (والسلام) وقرن بينه وبين الصلاة جريا على القول بكراهة افراد أحدهما من الآخر وقال ابن الجوزي إن الجمع بين الصلاة والسلام وهو الأولى ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة اهـ

قوله : (على سيدنا) وفي إتيانه بعلى إشارة إلى شدة التمكن وإطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث قوله : (انا سيد ولد آدم القيامة ولا فخر) واختلف هل الأولى ذكره في الحديث الذي لم يذكر فيه كحديث قولوا اللهم صل على محمد مراعاة للأدب أو عدم ذكره فيه مراعاة للوارد والراجح منهما الأول لأن فيه امتثال الأمر وزيادة وحديث قوله : (لا تسوّدوني في صلاتكم) باطل والضمير في سيدنا لجميع الخلق إذ لا شك في سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الأنبياء والمرسلين والملائكة



**محمد أفضل العباد وعلى آله وأصحابه اولي البهجة والرشاد**

---

قوله : (محمد) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة والراجح منها من حيث الإعراب الجر بدلا أو عطف بيان لأنه لا يحوج إلى تقدير بخلاف النصب والرفع ومن حيث المعنى الرفع لأجل أن يكون الاسم مرقوعا كما أن المسمى مرفوع الرتبة قال الشيخ الملوي وقد استنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف عدة الرسل وهي ثلاثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلا منها قلت (ميم) وعدتها بحساب الجمل تسعون فيتحصل منها مائتان وسبعون وفيه حاء واذا بسطتها قلت (حا) وعدتها بما ذكر تسعة وفيه دال واذا بسطتها قلت (دال) وعدتها بذلك خمسة وثلاثون فالجملة ثلاثمائة وأربعة عشر اهـ وإلى هذا أشار بعضهم بقوله

إن شئت عدة رسل كلها جمعا     محمد سيد الكونين من فضلا

خذ لفظ ميم ثلاثا ثم حا وكذا     دال تجد عددا للمرسلين علا

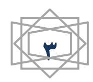
قوله : (أفضل العباد) أي بتفضيل من الله تعالى لا بسبب المزايا اذ المزية لا تقتضي الأفضلية فإن قلت لم اقتصر على العباد مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع الخلق قلت اقتصر على ذلك لأنه يلزم من تفضيله عليهم تفضيله على غيرهم لأنهم أفضل منه

قوله : (وعلى آله) والمراد بآله أمة الاجابة أي كل مؤمن ولو عاصيا

قوله : (وأصحابه) وذكر الأصحاب بعد الآل نوع اطناب من ذكر الخاص بعد العام تنبيها على شرفهم وقدم الآل على الأصحاب لأن الصلاة على الآل بالنص وعلى الأصحاب بالقياس والنص مقدم على القياس

قوله : (أولي البهجة) أي ذوي الحسن

قوله : (والرشاد) أي الاهتداء



**فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه المتعالى محمد بن الشافعي الفضالي الشافعي قد سألني بعض الإخوان أن أؤلف رسالة في التوحيد فأجبته إلى ذلك ناحيا نحو العلاّمة الشيخ السنوسي**

---

قوله : (العبد) إنما أتى بهذا الوصف لأنه أحب الأوصاف إلى الله تعالى وأرفعها عنده لما فيه من الإشارة إلى كمال الله تعالى واحتياج غيره إليه وجه ذلك أنه دال على الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات العلية كمقام الإسراء قال تعالى {سبحان الّذي أسرى بعبده} [الإسراء ١] ومقام إنزال القرآن قال تعالى {أنزل على عبده الكتاب} [الكهف ١] ومقام الدعوة إليه قال تعالى {وأنّه لمّا قام عبد الله يدعوه} [الجن ١٩] إلى غير ذلك

قوله : (الفقير) أي دائم الاحتياج أو كثيره فعلى الأول يكون صفة مشبهة وعلى الثاني صيغة مبالغة وهذا الوصف مقتبس من قوله تعالى {يا أيّها النّاس أنتم الفقراء إلى اللّه} [فاطر ١٥]

قوله : (إلى رحمة ربه) أي إنعامه

قوله : (المتعالي) أي المتنزه عن كل ما يستحيل عليه تعالى ويجوز حذف يائه على ما قرئ في المتواتر وصلا ووقفا وهو من أسمائه تعالى الحسنى

قوله : (سألني) أي طلب مني من السؤال بمعنى الطلب وهو من الأعلى للأدنى أمر إن كان طلب فعل وإلا فنهي وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء وإن كان من المتساويين فهو التماس

قوله : (بعض الإخوان) بكسر الهمزة جمع أخي الدين وفي أخي النسب جمعه على إخوة

قوله : (رسالة) والرسالة ما اشتملت على مسائل قليل من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخصها والكتاب أعمها والمختصر أعم من السالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها

قوله : (العلامة السنوسي) هو أبو عبد الله محمد ابن الولي الصالح يوسف السنوسي المالكي المغربي التلمساني وهو ممن أظهر الله به الدين وتبحر في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتآليفه كثيرة مشهورة قل أن يوجد على وجه الأرض تأليف يفيد معرفة الله بالبراهين القاطعة في أقرب زمان مثل عقائده لا سيما عقيدته الصغرى فإنها أحسن مؤلفاته وأجمعها توفي يوم الأحد بعد عصر الثامن عشر من جمادى الأخرى سنة خمس وتسعين وثمانمائة وعمره ثلاث وستون سنة وفاح ريح المسك

**في تقرير البراهين غير أني أتيت بالدليل بجانب المدلول، وزدته توضيحا لعلمي بقصور هذا الطالب**

**فجاءت بحمد الله تعالى رسالة مفيدة، ولتقرير ما فيها مجيدة، وسميتها "كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام والله تعالى أسأل أن ينفع بها، وهو حسبي ونعم الوكيل**

---

قوله : (في تقرير) والمراد به هنا تبيين كيفية الدليل وإقامته

قوله : (البراهين) جمع برهان وهو ما تركب من مقدمات يقينيية ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لا خصوص ما تقدم كما يعلم من استقصاء كلامه فليتأمل

قوله : (بالدليل إلخ) المناسب لقوله في تقرير الباهين أن يثول بالبرهان بجانب المبرهن عليه وقد يقال عبر بذلك إشارة إلى ما تقدم من أنه ليس المراد بالبرهان حقيقته بل المراد به مطلق الدليل

قوله : (بجانب المدلول) أي بحيث يكون من غير فاصل بينهما

قوله : (مفيدة) من الفائدة وهي في اللغة ما حصلته من علم أو مال أو غيرهما كالجاه وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وخرج بهذه الحيثية الغاية والغية والغرض والعلمة الباعثة فإن الغاية هي تلك المصلحة من حيث إنها في طرف الفعل والغرض هو هي من حيث أنها مطلوبة للفاعل بالفعل والعلة الباعثة هي هي من حيث أنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل فالأربعة متحدة باللذات مختلفة بالاعتبار بكن الأولان أعم من الأخيرين مطلقا لانفراد الأولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا ككنز وجد بعد بئر

قوله : (مجيدة) من أجاد أو جاد أتى بالجيد ضد الرديء كما في القاموس والمعنى أتت بالتقرير على وجه جيد

قوله : (وسميتها) الضمير عائد على الرسالة

**اعلم أنه يجب على كل مسلم ومسلمة**

قوله : (اعلم) المخاطب به كل من يتأتى منه العلم ممن يطلع على هذه الرسالة وإن كان أصل الخطاب أن يكون لمعين والتحقيق أن العلم والمعرفة مترادفان وإن اختلفا استعمالا لانه لا يجوز نسبة المعرفة الى الله لاستدعائها سبق الجهل فلا يطلق على الله عارف بخلاف العلم في ذلك اهـ فإن قيل إذا كان العلم والمعرفة مترادفين فلم عبر باعلم دون اعرف أجيب بأنه عبر بذلك تأسيا بالكتاب العزيز قال تعالى {فاعلم أنه لا إله إلا الله} [محمد ١٩]

قوله : (أنه يجب) الضمير للحال والشأن وإنما لم يقيد الوجوب بالشرع كما قيد به السنوسي في الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعا لأن الأحكام كلها أثبتت بالشرع ثم إن الأحكام قسمان أحدهما أحكام فروع وهي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهي لا تثبت إلا في حق من بلغته دعوة من أرسل إليه باتفاقهم وثانيهما أحكام أصول وهي ما يتوقف صحة الايمان عليه وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بأي رسول فقيل يكتفى فيه بذلك وقواه النووي وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالإيمان وإن لم يكن مرسلا إليه فمن عاند وتكبر عن اتبعه استحق التعذيب وأما من لم تبلغه بأن شذ في أطراف البلاد فهو معذور وقيل لا يكتفى فيه بذلك بل يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فأهل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل إليهم ناجون وإن عبدوا الأوثان لعذرهم ويعطيهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لا من جنات الأعمال لأنه لا عمل لهم هذا تحقيق هذه المسألة فاحفظه قوله : (تنبيه) إذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الراجح علمت أن أبويه صلى الله عليه وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل هما من أهل الإسلام لإحيائهما له تعظيما له فآمنا به بعد البعثة لما روي عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه سلم سأل ربه أن يحيي له أبويه فأحياهما له فآمنا به ثم أماتهما قال السهيلي والله قادر على كل شيء له أن يخص نبيه بما شاء من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته اهـ

قوله : (على كل مسلم إلخ) أي مكلفين ومن مات قبل البلوغ فهو ناج وانما عبر بلفظ كل الدالة على الاستغراق للاشارة الى ان المطلوب المعرفة ولو بالدليل الجملى لا التفصيلى لانه يستحيل عادة ان يقدر عليه كل احد اهـ الشرقاوى

**أن يعرف خمسين عقيدة وكل عقيدة يجب عليه أن يعرف لها دليلا اجماليا أو تفصيليا قال بعضهم يشترط أن يعرف الدليل التفصيلي لكن الجمهور على أنه يكفي الدليل الاجمالي لكل عقيدة من هذه الخمسين**

---

قوله : (أن يعرف) أن حرف مصدري فما بعدها في تأويل مصدر أي معرفة اهـ وانما قال ان يعرف ولم يقل ان يجزم اشارة الى ان المطلوب فى عقائد الايمان المعرفة اهـ ام البراهين علم ان ما عدا المعرفة من التقليد في العقائد واحرى الظن والشك والوهم لا يكفي في الخروج عن عهدة الطلب ويكون الشخص بذلك أثما اهـ دق وحقيقتها الجزم المطابق للواقع عن دليل والمراد بالواقع ما علمه الله تعالى أو ما في اللوح المحفوظ فالجزم احتراز من الشك والظن والوهم فانها كلها لا تكفى فيما طلب من المكلف ان يعتقده فى حق الله تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام والموافق للحق احتراز من الجزم الذى لا يوافق الحق فانه لا يسمى معرفة بل هو جهل كجزم النصارى بالتثليث والمجوسى بإلهين اثنين وعن دليل احتراز من الجزم الموافق للحق لا عن دليل فانه يسمى تقليدا ولا يسمى معرفة واحترز بقوله ان يعرف عن جميع ما تقدم اهـ السنوسى والمتصف بشيء من الاربعة الاول فى شيء من العقائد الآتية كافر اتفاقا اهـ تحفة المريد وقد اختلف فيمن قلد فى عقائد التوحيد هل يكفيه تقليده اذا كان جازما به لا تردد معه دون عصيان او يعصى بتركه النظر اهـ الهدهدى ومن حفظ العقائد بالتقليد كغالب العوام فالاصح انه مؤمن عاص ان قدر على النظر وغير عاص ان لم يقدر عليه اهـ فتح المجيد لان ايجاب النظر على من لا يفهمه من باب تكليف ما لا يطاق وقد رفعه الله تعالى بفضله عن هذه الامة بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها اهـ ذريعة اليقين وهذا القول هو المعتمد واما الفروع فيكفي فيها التقليد بل يجب على من ليس اهلا للاجتهاد تقليد المجتهد فيها والفرق بين العقائد والفروع ان العقائد مطابقة لما في نفس الامر بخلاف الفروع فانه لا يشترط فيها المطابقة لما في نفس الامر لان الذي افاده المجتهد المقلد بالفتح انما هو حكم ظني يحتمل ان يكون مطابقا لما في نفس الامر ويحتمل ان يكون غير مطابق فأولى من قلده فيه اهـ دق والدليل المطلوب من كل مكلف هو الدليل الجملى اهـ الهدهدى وهو المعجوز عن تفسير الدليل بذكر مقدمتين صغرى وكبرى على الوجه المطلوب وعن دفع شبهه واما معرفة التفصيلي وهو المقدور على تركيب الدليل وفك شبهه فهي واجبة على سبيل فرض الكفاية فيجب في كل مسافة قصر عالم به اهـ فتح المجيد

**والدليل التفصيلي مثاله اذا قيل ما الدليل على وجوده تعالى أن يقال هذه المخلوقات فيقول له السائل المخلوقات دالة على وجود الله تعالى من جهة امكانها أو من جهة وجودها بعد عدم فيجيبه وأما إذا لم يجبه بل قال له هذه المخلوقات فقط ولم يعرف من جهة إمكانها أو وجودها بعد عدم فيقال له دليل إجمالي وهو كاف عند الجمهور**

---

قوله : (دليلا اجماليا) والدليل الاجمالي هو المعجوز عن بيان وجه دلالته على الوجه المطلوب وعن دفع ما ورد عليه من الشبه والتفصيلي هو المقدور على بيان وجه دلالته على الوجه المطلوب وعلى دفع ما ورد عليه من الشبه والمراد بالشبه ما يشمل الاعتراضات

قوله : (أو تفصيليا) وأو مانعة خلو إشارة إلى أن الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي فإذا عرف الإجمالي فقد أتى بالواجب والدليل التفصيلي مثاله إذا قيل ما الدليل على وجوده تعالى أن يقال هذه المخلوقات فيقول له السائل المخلوقات دالة على وجود الله تعالى من جهة إمكانها أو من جهة حدوثها فيجيبه

قوله : (قال بعضهم يشترط إلخ) والذي في اليوسي أن الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الإيمان حتى عند من قال بوجوبه وعلى هذا فوجوبه من قبيل من وجوب الفروع بمعنى أن المكلف يعصي بتركه لا بمعنى أن إيمانه متوقف عليه

قوله : (والدليل التفصيلي إلخ) غرضه بهذه العبارة توضيح كل من الدليل التفصيلي والإجمالي فبين الأول بقوله والدليل إلخ والثاني بقوله وأما إذا لم يجبه إلخ

قوله : (فيجيبه) أي أن يكون فيه قدرة على إجابته لا أنه يجيبه بالفعل كما قد يتوهم بأن يقول له هذه المخلوقات ممكنة وكل ممكن لا بد له من موجد فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد هذا إن اختار أن جهة الدلالة الإمكان وإن اختار أن جهتها الحدوث أي الوجود بعد عدم فيقول هذه المخلوقات حادث وكل حادث لا بد له من محدث فهذه المخلوقات لا بد لها من محدث ولا بد أيضا من أن يكون فيه قدرة على دفع الشبه التي ترد على ذلك الدليل لما مر من أن الدليل التفصيلي هو المقدور على بيان وجه دلالته ودفع ما يرد عليه من الشبه

قوله : (أما إذا لم يجبه إلخ) أي لم يقدر على إجابته وكذا إذا لم يقدر على دفع ما ورد عليه من الشبه كما يؤخذ مما مر

**وأما التقليد وهو أن يعرف العقائد الخمسين ولم يعرف لها دليلا اجماليا أو تفصيليا فاختلف العلماء فيه فقال بعضهم لا يكفي التقليد والمقلد كافر وذهب غليه ابن العربي والسنوسي وأطال في شرح الكبرى في الرد على من يقول بكفاية التقليد**

---

قوله : (وأما التقليد إلخ) هذا بعض مفهوم المعرفة

قوله : (العقائد الخمسين) احترز بها عن الأحكام الفرعية فإن التقليد فيها كان اتفاقا لأنها ظنية لا يقينية

قوله : (فاختلف العلماء إلخ) اعلم أن الاختلاف في التقليد مبني على اختلافهم في النظر قيل إنه واجب وجوب الفروع أي يعصي المكلف بتركه وإن لم يكن فيه أهلية له وقيل إنه واجب الفروع أيضا إن كان فيه أهلية له وقيل إنه واجب وجوب الأصول أي بحيث لو تركه المكلف كفر وقيل إنه ليس بواجب أصلا بل هو شرط للكمال فقط فمن قال بالأول قال إن التقليد كاف في الإيمان لكن مع العصيان مطلقا ومن قال بالثاني قال إنه كاف في ذلك لكن مع العصيان إن كان فيه أهلية للنظر وإلا فلا عصيان وهذا هو الصحيح ومن قال بالثالث قال إنه غير كاف في ذلك فالمتصف به كافر ومن قال بالرابع قال كاف من غير عصيان مطلقا

قوله : (لا يكفي التقليد) أي في الإيمان بناء على أن النظر واجب وجوب الأصول كما مر وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عليه تكفير أكثر عوام المؤمنين وذلك مما يقدح فيما علم من أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أكثر الأنبياء أتباعا لما ورد أن أمته المشرفة ثلثا أهل الجنة وأجاب السنوسي عن ذلك في شرح الصغرى بأن المراد بالدليل الذي تجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجملي ولا شك أنه غير بعيد حصوله لمعظم الأمة فيما قبل آخر الزمان فلا يشترط معرفة النظر على طريق المتكلمين من تحرير الأدلة وترتيبها ودفع الشبه الواردة عليها بل ولا القدرة على التعبير بما حصل في القلب من الدليل الجملي

قوله : (والمقلد كافر) أي في الآخرة فلا ينافي أنه يعامل معاملة المسلمين في الدنيا إذ لا قائل بأنه يعامل معاملة الكفار فيها فالخلاف في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخرة وأما بالنسبة للدنيا فتجري عليه أحكام الإيمان اتفاقا كما نص عليه اليوسي

قوله : (وذهب إليه ابن العربي والسنوسي) أي ذهبا إلى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد وأن المقلد كافر

**لكن نقل أن السنوسي رجع عن ذلك وقال بكفاية التقليد لكن لم نر في كتبه إلا القول بعدم كفايته**

---

قوله : (لكن نقل إلخ) استدراك على ما قبله بإيهامه أن السنوسي استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد

قوله : (عن ذلك) أي القول بعدم الاكتفاء بالتقليد

قوله : (لكن إلخ) استدراك على الاستدراك

قوله : (لم نر في كتبه إلخ) أي في كتبه التي رأيناها وهذا لا يقتضي أن السنوسي لم يصرح بذلك في جميع كتبه بل في التي أطلع عليها الشيخ فقط

## (مقدمة)

**اعلم أن فهم العقائد الخمسين الآتية يتوقف على ثلاثة الواجب والمستحيل والجائز فالواجب هو الذي لا يتصور في العقل عدمه أي لا يصدق العقل بعدمه كالتحيز للجرم أي أخذه قدرا من الفراغ والجرم كالشجر والحجر فإذا قال لك شخص إن الشجرة لم تأخذ محلا من الأرض مثلا لا يصدق عقلك بذلك لأن أخذها محلا واجب لا يصدق العقل بعدمه**

---

قوله : (مقدمة) وهي لغة أول كل شيء واصطلاحا نوعان مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فالأولى ما يتوقف عليه الشروع فى العلم وهي المبادئ العشرة المشهورة والثانية طائفة من الكتاب قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه والمراد هنا مقدمة الكتاب

قوله : (فالواجب) الفاء فاء الفصيحة فكأنه قال "إذا أردت بيان كل من هذه الأمور الثلاثة فالواجب إلخ"واعلم أن الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وذاتي مقيد وعرضي فالأول كذات الله سمي بذلك لأنه واجب لذاته بمعنى أن وجوبه ليس بالنظر لغيره ووجوبه غير مقيد بشيء والثاني كالتحيز للجرم سمي بذلك لأنه واجب بذاته بالمعنى المذكور ووجوبه مقيد بدوام الجرم والثالث كوجودنا في وقت علم الله وجودنا فيه سمي بذلك لأن وجوبه ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به ويأتي مثل هذه الأقسام في المستحيل فيما يظهر فالمستحيل الذاتي المقيد كعدم تحيز الجرم والعرضي كوجودنا في وقت علم الله عدمنا فيه

قوله : (هو الذي) أعم من أن يكون ذاتا أو صفة أو نسبة كذات الله تعالى وصفاته وثبوت الصفات له تعالى

قوله : (لا يتصور) إما بضم الياء مبنيا لما لم يسم فاعله بمعنى لا يدرك أو بفتحها مبنيا للفاعل بمعنى لا يمكن

قوله : (أي لا يصدق) والمراد به هنا الإذعان لا التصديق المنطقي

قوله : (العقل) وقد وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة أحسنها أنه نور روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية

قوله : (كالتحيز) هذا مثال لأحد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتي المقيد

قوله : (للجرم) هو الجوهر فردا كان أو مركبا بخلاف الجسم فإنه مركب

قوله : (من الفراغ) أي الموهوم كما هو مذهب المتكلمين ومعنى كونه موهوما أن ذلك بحسب وهم الشخص أنه فراغ وإلا فهو في الواقع مملوء بالهواء لكن للطافة أجزائه إذا جاء جرم في حيزه انضم بعضه إلى بعض هذا وكلام بعضهم صريح في أن معنى ذلك أنه بحسب وهم الشخص أنه وجودي وليس كذلك بل هو أمر اعتباري لا وجود له

والمستحيل هو الذي لا يتصور في العقل وجوده أي لا يصدق العقل بوجوده فإذا قال قائل إن الجرم الفلاني خال عن الحركة والسكون معا لا يصدق عقلك بذلك لأن خلوه عن الحركة والسكون مستحيل لا يصدق العقل بوقوعه ووجوده

والجائز هو الذي يصدق العقل بوجوده تارة بعدمه أخرى كوجود ولد لزيد فإذا قال قائل إن زيدا له ولد جوز عقلك صدق ذلك وإذا قال إن زيدا لا ولد له جوز عقلك صدق ذلك فوجود ولد لزيد وعدمه جائز يصدق العقل بوجوده وعدمه

فهذه الأقسام الثلاثة يتوقف عليها فهم العقائد فتكون هذه الثالثة واجبة على كل مكلف من ذكر وأنثى لأن ما يتوقف عليه الواجب يكون واجبا بل قال إمام الحرمين إن فهم هذه الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرفها أي لم يعرف معنى الواجب ومعنى المستحيل ومعنى الجائز فليس بعاقل

فإذا قيل هنا القدرة واجبة الله كان المعنى قدرة الله لا يصدق العقل بعدمها لأن الواجب هو الذي لا يصدق العقل بعدمه كما تقدم

---

قوله : (بل قال إلخ) إضراب انتقالي لا إبطالي لأنه لم يبطل ما قبله وغرضه بذلك الترقي عما قبله للمبالغة في الحث على تحصيلها

قوله : (نفس العقل) هذا خلاف التحقيق وهو أن العقل نور روحاني إلى آخر ما تقدم

قوله : (فإذا قيل إلخ) هو مع قوله "وإذا قيل العجز إلخ" ومع قوله وإذا قيل "رزق الله إلخ" تفريع على التعاريف الثلاثة على اللف والنشر المرتب فالأول للأول والثاني للثاني وهكذا

قوله : (هنا) الأولى تأخير الظرف إلى أن يذكره في التعليل بأن يقول "لأن الواجب هنا إلخ" لأنه متى قيل "القدرة واجبة" كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أي في علم التوحيد أو لا

قوله : (القدرة) أي مثلا كما هو واضح

قوله : (لأن الواجب إلخ) علة لقوله كان المعنى إلخ

قوله : (كما تقدم) أي في التعريف

وأما الواجب بمعنى ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فهو معنى آخر ليس مرادا في علم التوحيد فلا يشتبه عليك الأمر نعم لو قيل يجب على المكلف اعتقاد قدرة الله تعالى كان المعنى يثاب على ذلك ويعاقب على ترك ذلك ففرق بين أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين أن يقال العلم مثلا واجب، لأنه إذا قيل العلم واجب الله تعالى كان المعنى أن علم الله تعالى لا يصدق العقل بعدمه وأما إذا قيل اعتقاد العلم واجب كان المعنى يثاب إن اعتقد ذلك ويعاقب إن لم يعتقد فاحرص على الفرق بينهما ولا تكن ممن قلد في عقائد الدين فيكون إيمانك مختلفا فيه فتخلد في النار عند من يقول لا يكفي التقليد

---

قوله : (وأما الواجب إلخ) هذا إشارة لدفع ما قد يقال ما ذكرته في بيان معنى الواجب مخالف لما اشتهر من أنه ما يثاب إلخ

قوله : (نعم لو قيل إلخ) استدراك على قوله "ليس مرادا إلخ الموهم" أنه لا يكون مرادا فيه أصلا

قوله : (اعتقاد قدرة الله) أي اعتقاد ثبوتها فهو على تقدير مضاف

قوله : (على ذلك) اسم الإشارة هنا فيما بعد عائد على الاعتقاد

قوله : (اعتقاد كذا) لفظ كذا في هذا التركيب ونحوه كناية عن شيء مخصوص فهو هنا كناية عن القدرة مثلا

قوله : (مثلا) أي أو والقدرة أو نحوها فالقصد به إدخال ذلك لا نحو الصلاة كما علمت

قوله : (فاحرص على الفرق إلخ) أي احتفظ عليه بينهما أي بين القولين السابقين

قوله : (ولا تكن إلخ) لو قدم هذه العبارة مع قوله قال السنوسي إلخ عند الكلام على التقليد لكان أنسب كما لا يخفى

قوله : (في عقائد الدين) أي في المعتقدات التي هي من الدين

قوله : (فيكون إيمانك إلخ) سيأتي الكلام على الإيمان في الخاتمة إن شاء الله تعالى

قوله : (مختلفة فيه) أي لأن بعضهم وهو من يقول بكفاية التقليد يقول بثبوته وبعضهم وهو من يقول بعدمها يقول بعدم ثبوته

قوله : (لا يكفي التقليد) أي في الإيمان

**قال السنوسي وليس يكون الشخص مؤمنا إذا قال أنا جازم بالعقائد ولو قطعت قطعا قطعا لا أرجع عن جزمي هذا بل لا يكون مؤمنا حتى يعلم كل عقيدة من هذه الخمسين بدليلها**

**وتقديم هذا العلم فرض كما يؤخذ من شرح العقائد لأنه جعله أساسا ينبني عليه غيره فلا يصح الحكم بوضوء شخص أو صلاته إلا إذا كان عالما بهذه العقائد أو جازما بها على الخلاف في ذلك**

---

قوله : (قال السنوسي إلخ) القصد من نقل هذه العبارة تأييد قوله "فيكون إيمانك إلخ"

قوله : (إذا قال أنا جازم بالعقائد) أي من غير أدلتها كما يؤخذ مما بعد

قوله : (ولو قطعت إلخ) أي ولو توعدني شخص بالتقطيع لا أرجع فليس المراد أنه لو قطع بالفعل لا يرجع كما هو ظاهر

قوله : (قطعا قطعا) كلاهما توكيد

قوله : (عن جزمي هذا) أي الذي أنا عليه الآن

قوله : (بل لا يكون إلخ) إضراب انتقالي عن قوله "وليس يكون الشخص إلخ" لا إبطالي لأنه لم يبطله

قوله : (بدليلها) أي الإجمالي على ما مر وهذا توكيد كما يفهم من قوله يعلم

قوله : (وتقديم هذا العلم إلخ) كان مقتضى الظاهر أن يقدم هذه العبارة في صدر الرسالة أو يؤخرها عن آخر المقدمة وأما ذكرها في هذا المحل فغير ظاهر وجه مناسبته والمعنى أن تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب

قوله : (كما يؤخذ من شرح العقائد) ونص عبارته بعد كلام كثير وبالجملة هو أشرف العلوم من كونه أساس الأحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الإسلامية وغايته الفوز بالسعادة الدينية والدنيوية وبرهانية الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية وما قيل من الطعن فيه والمنع منه فإنما هو للمتعصب في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين والقاصد إفساد عقائد المسلمين والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين وإلا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات اهـ

قوله : (لأنه إلخ) علة لقوله كما يؤخذ إلخ والضمير الأول لصاحب شرح العقائد وهو السعد التفتازاني

قوله : (بوضوء شخص إلخ) أي بصحة وضوئه أو صحة صلاته ولو قال فلا يحكم بصحة وضوء إلخ لكان أظهر

قوله : (إلا إذا كان عالما) أي على القول بأن المقلد كافر وقوله جازما بها أي على القول بأنه مؤمن كما أشار لذلك بقوله على الخلاف في ذلك

وإذا قيل العجز مستحيل عليه تعالى كان المعنى أن العجز لا يصدق العقل بوقوعه الله تعالى ووجوده وكذا يقال في باقي المستحيلات

وإذا قيل رزق الله زيدا بدينار يقال جائز كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعدمه أخرى ولنذكر لك العقائد الخمسين مجملة قبل ذكرها مفصلة

فاعلم أنه يجب له سبحانه وتعالى عشرون صفة ويستحيل عليه عشرون ويجوز في حقه تعالى أمر واحد فهذه إحدى وأربعون ويجب للرسل أربعة ويستحيل عليهم أربعة ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام أمر واحد

فهذه الخمسون وسيأتي تحرير الكلام عند ذكرها مفصلة إن شاء الله تعالى

---

قوله : (ووجوده) تفسير لما قبله

قوله : (في حقه) أي في ذاته فحق بمعنى الذات

قوله : (الرسل) لم يقل للأنبياء مع أنه أعم نظرا إلى أن مجموع ما ذكره الذي من جملته التبليغ وضده خاص بالرسل

قوله : (في حقهم) أي في ذاتهم كما مر

قوله : (تحرير الكلام) أي تخليصه بحيث يكون غير مخل بالمقصود

قوله : (إن شاء الله تعالى) إنما قال ذلك امتثالا لقوله تعالى {ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غدا إلّا أن يشاء الله} الكهف ٢٣ والسبب في ذلك أن الإنسان إذا قال سأفعل كذا لم يبعد أن يموت قبل فعله ولم يبعد أيضا أنه يعوقه عنه لو بقي حيا عائق وحينئذ يصير كاذبا فيما وعد به فطلب أن يقول إن شاء الله حتى إذا تعذر الوفاء بذلك الوعد لم يصر كاذبا

**[الأول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود] واختلف في معناه فقال غير الإمام الأشعري ومن تبعه: الوجود هي الحال الواجبة للذات ما دامت الذات وهذه الحال لا تعلل بعلة**

**ومعنى كونها حالا أنها لم ترتق إلى درجة الموجود حتى تشاهد ولم تخط إلى درجة المعدوم حتى تكون عدما محضا بل هي واسطة بين الموجود والمعدوم فوجود زيد مثلا حال واجبة لذاته أي لا تنفك عنها**

**ومعنى قولهم لا تعلل بعلة أنها لم تنشأ عن شيء بخلاف كون زيد قادرا مثلا فإنه نشأ عن قدرته فكون زيد قادرا مثلا ووجوده حالان قائمان بذاته غير محسوسين بحاسة من الحواس الخمس إلا أن الأول له علة ينشأ عنها وهي القدرة والثاني لا علة له**

---

قوله : (الوجود) إنما قدم الوجود لانه كالاصل لغيره والمراد الوجود الذاتي بمعنى أنه لذاته أي ليس بتأثير الغير

قوله : (الواجبة للذات) أي لا تنفك عنها

قوله : (ما دامت الذات) والمراد الواجبة للذات مدة دوامها ولا ريب في جريان ذلك في القديم والحادث

قوله : (وهذه الحال إلخ): والواو للحال أي والحال أن هذه لا تعلل إلخ

قوله : (ومعنى كونها حالا إلخ) اعلم أن الأشياء أربعة أقسام موجود ومعدوم وحال وأمر اعتباري فالموجود ما يصح رؤيته وهو أعلاها درجة والمعدوم ما لا ثبوت له وهو أحطها درجة والحال ما يكون واسطة بين الموجود والمعدوم وهو أحط درجة من الموجود وأعلى درجة من كل من الأمر الاعتباري والمعدوم والأمر الاعتباري له قسمان اختراعي وانتزاعي فالأول ما ليس له تحقق في نفسه بل يفرضه الشخص ويخترعه كبخل الكريم وكرم البخيل والثاني ما له تحقق في نفسه ككرم الكريم وبخل البخيل وما تقرر من كون الأشياء أربعة على القول بثبوت الأحوال وأما على القول بأن لا حال وهو الحق فهي ثلاثة كما سيأتي إن شاء الله تعالى

قوله : (أي لا تنفك عنها) أي بل هي ثابتة لها ولازمة لها ما دامت الذات ثابتة

قوله : (أنها لم تنشأ إلخ) أي لم تلازم لشيء آخر غير الذات

قوله : (فإنه نشأ عن قدرته) أي لزمها

قوله : (فكون زيد إلخ) والحاصل أ، الحال قسمان ما ليس معللا بعلة وهو الصفات النفسية وما هو معلل بعلة وهو الصفات المعنوية

قوله : (قوله له علة) أي ملزوم يلازمها

قوله : (قوله لا علة) أي لا ملزوم له

وهذا ضابط للحال النفسية

وكل حال قائمة بذات غير معللة بعلة تسمى صفة نفسية وهي التي لا تعقل الذات بدونها أي لا تتصور الذات بالعقل وتدرك إلا بصفتها النفسية كالتحيز للجرم فإنك إن تصورته وأدركته أدركت أنه متحيز

وعلى هذا القول وهو كون الوجود حالا فذات الله تعالى غير وجوده وذوات الحوادث غير وجوداتها

وقال الأشعري ومن تبعه: الوجود عين الموجود فعلى هذا وجود الله عين ذاته غير زائد عليه في الخارج ووجود الحادث عين ذاته

وعلى هذا لا يظهر عد الوجود صفة لأن الوجود عين الذات والصفة غير الذات بخلافه على القول الأول فإن جعله صفة ظاهر ومعنى وجوب الوجود له تعالى على الأول أن الصفة النفسية التي هي حال ثابتة له تعالى ومعناه على الثاني أن ذاته تعالى موجودة محققة في الخارج بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها

فذات الله تعالى محققة إلا أن الوجود غيرها على الأول وهي هو على الثاني

---

قوله : (الصفة النفسية) سميت بذلك لأنها لا تستلزم إلا النفس أي الذات بخلاف المعنوية فإنها كما تستلزم الذات تستلزم المعاني واعلم أنه تعالى ليس له صفة نفسية إلا الوجود

قوله : (وكل حال إلخ) وشملت هذه الكلية الوجود والتحيز للجرم وكون الجوهر جوهر والعرض عرضا والبياض بياضا إلى غير ذلك

قوله : (وهي التي لا تعقل الذات بونها) هذا إشارة إلى ضابط آخر للصفة النفسية

قوله : (فذات الله تعالى غير وجوده إلخ) وذلك أن ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا فذاته تعالى غير وجوده

قوله : (وقال الأشعري إلخ) والمراد بكون الوجود عين الموجود أنه غير زائد عليه في الخارج بل هو أمر اعتباري والقول بالغيرية مبني على أنه حال وقال بعضهم اعلم أن الذي يجب على المكلف أن يعرفه أن ذات الله تعالى محققة ثابتة بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها دون أن يعتقد أن الوجود عينها أو غيرها لأن الخوض في ذلك بحث عما لا نعلم فالأسلم الإمساك عنه

قوله : (لأن الوجود عين الذات والصفة غير الذات) أي فالوجود ليس بصفة

قوله : (بخلافه) أي عد الوجود صفة

قوله : (ثابتة له تعالى) خبران

قوله : (فذات الله تعالى محققة) أي على كل من القولين

**والدليل على وجوده تعالى حدوث العالم أي وجوده بعد عدم**
**والعالم أجرام كالذوات وأعراض كالحركة والسكون والألوان**

**وإنما كان حدوث العالم دليلا على وجود الله تعالى لأنه لا يصح أن يكون حادثا بنفسه من غير موجد يوجده لأنه قبل وجوده كان وجوده مساويا لعدمه فلما وجد وزال عدمه علمنا أن وجوده ترجح على عدمه وقد كان هذا الوجود مساويا للعدم فلا يصح أن يكون ترجح على العدم بنفسه فتعين أن له مرجحا غيره وهو الذي أوجده لأن ترجح أحد الأمرين المتساويين من غير مرجح محال**

---

قوله : (والدليل) اتبع بذكر الدليل لاجل الارتقاء عن التقليد المختلف في ايمان صاحبه الى المعرفة المتفق على ايمان صاحبها اهـ دق اعلم ان العقائد انقسمت الى اربعة اقسام قسم لا تبرأ ذمة المكلف فيه الا بالدليل العقلي وهى ثلاثة عشر الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحودث والقيام بالنفس والقدرة والارادة والعلم والحياة وكونه قادرا ومريدا وعالما وحيا فلا يصح الاستدلال عليها الا بالدليل العقلي اذ لو استدل عليها بالدليل السمعي للزم الدور وبيانه ان السمع متوقف على المعجزة وهى متوقفة على هذه الصفات فيكون السمع متوقفا عليها ولو ثبت هذه الصفات بالسمع لتوقفت عليه فصار كل منهما متوقفا على الاخر وهذا دور وقسم اختلف فيه وهو الوحدانية فقيل لا تبرأ ذمة المكلف الا بالدليل العقلي وقيل يصح الاستدلال عليها بالسمع كالعقل وقسم تبرأ ذمة المكلف بالدليل النقلي وهى ستة السمع والبصر والكلام وكونه سميعا وبصيرا ومتكلما فهذه يصح الاستدلال عليها بالامرين العقل والسمع والاقوى منهما الدليل السمعي وقسم لا تبرأ ذمة المكلف فيه الا بالدليل النقلي وهى الصفات الواجبة للرسل غير الصدق والامور المغيبات عنا مثل احوال القيامة اهـ ذريعة

قوله : (كالذوات) جمع ذات وهي أعم من الجرم لانفرادها فيه تعالى لحديث "تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله"

قوله : (وأعراض) جمع عرض وهو صفة الحوادث فهو أخص من الصفات لانفرادها في صفة المولى تبارك وتعالى

قوله : (وإنما كان إلخ): بين به علة دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى

قوله : (لأنه) أي العالم

قوله : (لأنه قبل وجوده إلخ) تعليل لعدم صحة كونه حادثا بنفسه

قوله : (كان وجوده إلخ) أي لأنه يجوز أن يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه فالوجود والعدم إليه متساويان

قوله : (محال) أي لما فيه من اجتماع الرجحان والمساواة وهما ضدان لا يجتمعان

وأما الدليل على حدوث العالم فاعلم أن العالم أجرام وأعراض والأعراض كالحركة والسكون حادثة بدليل أنك تشاهدها متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود كما تراه في حركة زيد فإنها تنعدم إن كان ساكنا وسكونه ينعدم إن كان متحركا فسكونه الذي بعد حركته وجد بعد أن كان معدوما بالحركة وحركته التي بعد سكونه وجدت بعد أن كانت معدومة بسكونه والوجود بعد العدم هو الحدوث

فعلمت أن الأعراض حادثة والأجرام ملازمة للأعراض لأنها لا تخرج عن حركة وسكون وكل ما لازم الحادث فهو حادث أي موجود بعد عدم فالأجرام حادثة أيضا كالأعراض

فحاصل هذا الدليل أن تقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث فينتج أن الأجرام حادثة وحدوث الأمرين أعني الأجرام والأعراض أي وجودهما بعد عدم دليل وجوده تعالى لأن كل حادث لا بد له من محدث ولا محدث للعالم إلا الله تعالى وحده لا شريك له كما سيأتي في دليل الوحدانية له تعالى

وهذا هو الدليل الإجمالي الذي يجب على كل مكلف من ذكر أو أنثى معرفته كما يقول ابن العربي والسنوسي ويكفران من لم يعرفه فاحذر أن يكون في إيمانك خلاف

---

قوله : (وأما الدليل إلخ) واعلم أن حدوث العالم يحتاج إلى دليل أما حدوث الأعراض فدليله مشاهدة تغيرها إلخ وأما حدوث الأجرام فدليله ملازمتها للأعراض

قوله : (أيضا) أي كما أن الأعراض حادثة

قوله : (ولا محدث للعالم الا الله) وكون الصانع هو الله تعالى وحده لا شريك له فليس مستفادا من الدليل بل من الرسل عليهم الصلاة والسلام فلا يعلم ذلك الا بعد مجئ الرسل اذ لا مدخل للعقل في التسمية كما في الحديث الذي رواه الطبراني والحاكم " اتقوا الله فان الله فاتح لكم وصانع " اهـ فتح المجيد

قوله : (وهذا هو الدليل الإجمالي) أي لصدق ضابطه عليه

قوله : (ويكفران إلخ) تقدم أنه خلاف المختار

**[الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم] ومعناه عدم الأولية فمعنى كون الله تعالى قديما لا أول لوجوده بخلاف زيد مثلا فوجوده له أول وهو خلق النطفة التي خلق منها**

---

قوله : (الصفة الثانية) هذا شروع في أول الصفات السلبية الخمسة وجزئياتها لا تنحصر وإنما اقتصر الشيخ على ما ذكره لأنه هو الذي قام عليه الدليل تفصيلا

قوله : (القدم) هو بكسر القاف وفتح الدال مصدر قدم يقدم بضم الدال فيهما وأما القدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر قدم بفتح الدال يقدم بضمها فليس مرادا هنا لأنه بمعنى التقدم ومنه قوله تعالى {يقدم قومه يوم القيامة} [هود ٩٨]

قوله : (معناه) أي القدم لكن لا بقيد كونه خصوص صفته تعالى ليشمل قدم صفاته فإنها متصفة به ولا يقال يلزم على ذلك اتصاف الصفة بالصفة لأن القدم صفة سلب لا صفة معنى على التحقيق

قوله : (عدم الأولية) يحتمل أن يكون المراد بالأولية الابتداء ويحتمل أن يكون السبق على الأشياء ويقابلها على الأول الآخرية بمعنى الانقضاء وعلى الثاني الآخرية بمعنى البقاء بعد فناء الأشياء وعلى اسمه تعالى "الأول" ومن هذا المعنى اسمه تعالى "الآخر" وهذا معنى القدم فى حقه تعالى واما معناه اذا اطلق فى حق الحادث كما اذا قلت مثلا هذا بناء قديم وعرجون قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده وان كان حادثا مسبوقا بالعدم اهـ السنوسي فاقل زمان يوصف فيه الحادث بالقدم حول اهـ ذريعة والقدم بهذا المعنى على الله تعالى محال لان وجوده جل وعز لا يتقيد بزمان ولا مكان لحدوث كل منهما فلا يتقيد بواحد منهما الا ما هو حادث مثلها اهـ السنوسى والله سبحانه وتعالى قديم فوجوده تعالى قبل الزمان والمكان فلا يتقيد بهما فلا يقال الله فى زمان او فى مكان نعم يجوز ان يقال الله موجود قبل الزمان والمكان ومعهما وبعدهما اهـ دق فالمراد بالقدم فى حقه تعالى القدم الذاتى وهو عدم افتتاح الوجود وان شئت قلت هو عدم الاولية للوجود واما القدم فى حقنا فالمراد به الزمانى وهو طول المدة وهذا مستحيل فى حقه تعالى وكذلك القدم الاضافى كقدم الأب بالنسبة للابن فتحصل من هذا ان القدم ثلاثة اقسام ذاتى وزمانى واضافى

قوله : (مثلا) أي أو عمرو أو نحو ذلك

واختلف هل القديم والأزلي بمعنى واحد أو مختلفان؟ فمن قال بالأول عرفهما بقوله ما لا أول له ويفسر ما بشيء أي القديم والأزلي الشيء الذي لا أول له فيشمل ذات الله، وجميع صفاته ومن قال بالثاني عرف القديم بقوله موجود لا أول له وعرف الأزلي بما لا أول له أعم من أن يكون موجودا أو غير موجود

فهو أعم من القديم فيجتمعان في ذاته تعالى وصفاته الوجودية فيقال لذاته تعالى أزلية ولقدرته تعالى أزلية وينفرد الأزلي في الأحوال ككون الله تعالى قادرا على القول بها فإن كون الله تعالى قادرا يقال له أزلي على هذا القول ولا يقال له قديم لما عرفت أن القديم لا بد فيه من الوجود والكون قادرا لم يرتق إلى درجة الوجود لأنه حال

---

قوله : (ويفسر ما بشيء) وله أن يجعلها موصولة فتكون بمعنى الذي فعلى الأول تكون جملة قوله لا أول له صفة وعلى الثاني صلة

قوله : (الشيء الذي إلخ) هذا غير مناسب لقوله ويفسر إلخ وإنما يناسب جعل ما موصولة بمعنى الذي وتكون صفة لمحذوف

قوله : (فيشمل ذات إلخ) مقتضى ذلك أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى وهو الصحيح لوروده في التسعة والتسعين بدل الأول فيما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وكذلك رواه النسائي ولا يقال هذا الحديث حديث آحاد وهو لا يستدل به لأنا نقول أسماؤه تعالى مما يكتفى فيها بذلك

قوله : (وجميع صفاته) أي سواء كانت وجودية كالمعاني أو لا كالمعنوية وصفات السلوب

قوله : (أعم من أن يكون إلخ) أي فهو شامل للموجود وغيره،

قوله : (فهو أعم إلخ) تفريع على ما قبله والمراد أنه أعم عموما مطلقا وضابطه أن يكون بين شيئين يجتمعان وينفرد أحدهما وهو الأعم لا عموما من وجه وضابطه أن يكون بين شيئين يجتمعان وينفردان

قوله : (وصفاته الوجودية) أي المتصفة بالوجود وتلك الصفات كالقدرة والإرادة واحترز بقوله الوجودية عن الأحوال على القول بها وعن صفات السلوب

وقوله أزلية أي وقديمة ففيه حذف الواو مع ما عطفت

قوله : (في الأحوال) وكذا صفات السلوب

قوله : (على القول بها) أي الأحوال فان الاحوال اختلف فيها والحق انه لا حال

قوله : (لأنه حال) تعليل لما قبله

**والدليل على قدمه تعالى أنه إذا لم يكن قديما كان حادثا لأنه لا واسطة بين القديم والحادث فكل شيء انتفى عنه القدم ثبت له الحدوث وإذا كان تعالى حادثا افتقر إلى محدث يحدثه وافتقر محدثه إلى محدث وهكذا**

**فإن لم تقف المحدثون لزم التسلسل وهو تتابع الأشياء واحدا بعد واحد إلى ما لا نهاية له والتسلسل محال، وإن انتهت المحدثون بأن قيل إن المحدث الذي أحدث الله أحدثه الله لزم الدور وهو توقف شيء على شيء آخر توقف عليه فإنه إذا كان لله تعالى عز وجل محدث كان متوقفا على هذا المحدث وقد فرضنا أن الله أحدث هذا المحدث فيكون المحدث متوقفا على الله والدور محال أي لا يتصور في العقل وجوده،**

---

قوله : (والدليل على قدمه تعالى أنه إذا لم يكن إلخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائي من شرطية متصلة وحذف الاستثنائية ونظمه هكذا إذا لم يكن قديما كان حادثا لكن كونه حادثا محال فذكر الشرطية بقوله إذا لم يكن إلخ وذكر دليل الملازمة بين المقدم والتالي بقوله لأنه إلخ وحذف الاستثنائية وأشار إلى دليلها بقوله الآتي وإذا كان تعالى حادثا إلخ

قوله : (لأنه لا واسطة) أي لأن الشيء إن كان متجددا بعد عدم فهو الحادث وإلا فالقديم

قوله : (وإذا كان إلخ) قد علمت أن هذا في قوة الدليل للاستثنائية المحذوفة

قوله : (افتقر إلخ) أي لما تقدم في دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه لما يلزم عليه من ترجح أحد الأمرين المتساويين بلا مرجح وهو باطل

قوله : (وهو تتابع الأشياء إلخ) هذا بمعنى قولهم هو ترتيب أمور غير متناهية

قوله : (بأن قيل إلخ) أي فرضا وتقديرا

قوله : (توقف عليه) الضمير المستتر في الفعل عائد على الشيء الآخر والبارز المتصل بالجار عائد على الشيء الأول

قوله : (فإنه إلخ) علة لقوله لزم الدور

قوله : (والدور محال) مرتبط بقوله لزم الدور وإنما كان محالا لأنه يلزم عليه تقدم كل من المحدثين على نفسه وتأخره عنها وبيان ذلك أنه لو فرض أن زيدا أوجد عمرا وأنه أوجد زيدا فيقتضي كون زيد موجدا لعمرو أنه متقدم عليه، وقد فرضنا أ، عمرا أوجد زيدا ومقتضاه أن يكون متقدما عليه ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء فيكون زيد متقدما على نفسه بواسطة تقدمه على عمرو المتقدم عليها ومقتضى كون زيد أحدثه عمرو وأنه متأخر عنه، وقد فرضنا أن عمرا أحدثه ومقتضاه أن يكون متأخرا عنه ومعلوم أن المتأخر عن المتأخر عن شيء متأخر عن ذلك الشيء فيكون زيد متأخرا عن نفسه بواسطة تأخره عن عمر والمتأخر عنها، وكذا يقال في بيان وجه كون عمرو متقدما على نفسه ومتأخرا عنها فتفطن

والذي أدى إلى الدور والتسلسل المحالين فرض حدوثه تعالى عز وجل فيكون حدوثه تعالى محالا لأن كل شيء يؤدي إلى المحال محال

فحاصل الدليل أن تقول لو كان الله غير قديم بأن كان حادثا لافتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان فيكون حدوثه محالا فثبت قدمه وهو المطلوب،

وهذا الدليل الإجمالي لقدمه تعالى وبه يخرج المكلف من ربقة التقليد الذي يخلد صاحبه في النار على رأي ابن العربي والسنوسي كما تقدم

[الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء] ومعناه عدم الآخرية للوجود فمعنى كون الله تعالى باقيا أنه لا آخر لوجوده

---

قوله : (فحاصل الدليل إلخ) فيه اختصار ولو قال فحاصل الدليل أن تقول لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر إلى محدث وافتقر محدثه إلى محدث فيلزم اما الدور أو التسلسل وهما محالان فما أدى إليهما وهو كونه حادثا محال فما أدى إليه وهو انتفاء كونه قديما محال واذا كان ذلك محالا ثبت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن

قوله : (بأن كان حادثا) أي لما تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث

قوله : (فيكون إلخ) أي لأن ما أدى إلى المحال محال

قوله : (فثبت قدمه) أي لأن كل من استحال عليه الحدوث ثبت له القدم إذ لا واسطة كما مر

قوله : (من ربقة التقليد) أي من التقليد الشبيه بالربقة فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه والربقة بكسر الراء وفتحها واحدة العرا التي تكون في الربق بالكسر وهو حبل تشد به السخال أي أولاد الضأن

قوله : (على رأي ابن العربي والسنوسي) قد علمت أنه خلاف التحقيق

قوله : (ومعناه) أي البقاء أعم من أن يكون بقاء الذات وبقاء الصفات فإنها متصفة به

قوله : (عدم الآخرية) تقدم أن المراد بالآخرية الانقضاء بعد فناء الأشياء والمراد بقوله عدم الآخرية اى الواجب عقلا وحينئذ فلا يصدق بعدم آخرية الجنة والنار لانه ليس بواجب عقلا بل هو ممكن اهـ دق فما عداه تعالى يجوز عليه العدم وان ثبت له البقاء كالمستثنيات السبعة التى هى الجنة والنار والارواح واللوح والقلم والعرش والكرسى فهذه ثبت لها البقاء ولم يثبت لها القدم بالاجماع والبقاء بالنسبة للحوادث مقارنة الوجود لزمانين فاكثر فى المستقبل اهـ

قوله : (قوله للوجود) متعلق بالآخرية

قوله : (فمعنى إلخ) تفريع على التعريف قبله (تنبيه) علم مما تقدم ان الله تعالى لا اول له ولا آخر له وان عدمنا فى الازل لا اول له وله آخر واما المخلوقات فلها اول وآخر ونعيم الجنة وعذاب النار له اول ولا آخر له فكل منهما باق لكن شرعا لا عقلا لان العقل يجوز عدمهما فالاقسام اربعة اهـ تحفة المريد

**والدليل على بقائه تعالى أنه لو جاز أن يلحقه العدم لكان حادثا فيفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل وقد تقدم تعريف كل واحد منهما في دليل القدم**

**وتوضيحه أن الشيء الذي يجوز عليه العدم ينتفي عنه القدم لأن كل من لحقه العدم يكون وجوده جائزا وكل جائز الوجود يكون حادثاً وكل حادث يفتقر إلى محدث وهو تعالى ثبت له القدم بالدليل المتقدم**

**وكل ما ثبت له القدم استحال عليه العدم فدليل البقاء له تعالى هو دليل القدم**

**وحاصله أن تقول لو لم يجب له البقاء بأن كان يجوز عليه العدم لانتفى عنه القدم والقدم لا يصح انتفاؤه عنه تعالى للدليل المتقدم**

**وهذا هو الدليل المتقدم وهذا هو الدليل الإجمالي للبقاء الذي يجب على كل شخص أن يعلمه وهكذا كل عقيدة يجب أن يعلمها ويعلم دليلها ويعلم دليلها الإجمالي فإذا عرف بعض العقائد بدليله ولم يعرف الباقي بدليله لم يكف في الإيمان على رأي من لم يكتف بالتقليد**

---

قوله : (والدليل على بقائه تعالى إلخ) وتقرير هذا الدليل مع إيضاح أن تقول لو لم يكن باقيا لكان جائز الوجود لكن كونه جائز الوجود محال لأنه لو كان جائز الوجود لكان حادثا لكن حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى

قوله : (لو جاز إلخ) إنما قال لو جاز أن يلحقه ولم يقل لو لحقه لأن امتناع جواز لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب أولى بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى

قوله : (فيفتقر إلى محدث) أي لما مر من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه

قوله : (ويلزم إلخ) أي لأن هذا المحدث يفتقر إلى محدث آخر وهكذا فإما أن يدور الأمر أو يتسلسل كما علم مما مر

قوله : (وتوضيحه) أي الدليل

قوله : (لأن كل من لحقه إلخ) تعليل لما قبله والانسب أن يقول لأن كل من جاز أن يلحقه العدم فهو جائز الوجود

قوله : (وكل جائز الوجود إلخ) من تمة التعليل

قوله : (وكل ما ثبت له القدم استحال عليه العدم) هذه قاعدة كلية اتفق عليها كل العقلاء

قوله : (فدليل إلخ) تفريع على قوله وكل ما ثبت له إلخ

قوله : (أن تقول إلخ) هذا الدليل مركب من شرطية واستثنائية ونظمه هكذا لو لم يجب له البقاء لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه تعالى باطل فذكر الشرطية بقوله لو لم يجب له إلخ وأشار إلى الاستثنائية بقوله والقدم لا يصح انتفاؤه إلخ

قوله : (بأن كان إلخ) تصوير للنفي

قوله : (الدليل المتقدم) أي الذي هو دليل القدم

قوله : (ولم يعرف الباقي إلخ) أي بأن جزمه من غير دليل

**[الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أي المخلوقات] فالله تعالى مخالف لكل مخلوق من إنس وجن وملك وغيرها**

قوله : (الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث) وانما اضاف المخالفة لله دون الحوادث اشارة الى ارتفاع المولى واستعلائه على غيره وانه هو المخالف لغيره فلو اضافها للحوادث لربما توهم استعلاء غيره عليه وانه هو المخالف له تعالى لان المخالفة بحسب العادة تسند للاعلى دون الادنى فيقال خالف السلطان الوزير دون العكس واعلم ان الممكن اعم من الحادث لان الممكن ما استوى وجوده وعدمه وهو صادق بالممكن الموجود بعد عدم وبالممكن المعدوم فان قيل ان المخالفة كما تجب له تعالى بالنسبة للممكن الموجود بعد عدم تجب له بالنسبة للممكن المعدوم الذي لم يحدث فلم خص المصنف المخالفة بالممكن الموجود بعد عدم فالجواب ان المماثلة انما تتوهم فيمن شاركه في الوجود وليس ذلك الا في الوجود بعد عدم فلذا خص المخالفة بالحوادث أي الممكنات الموجودات بعد عدم اه دق

قوله : قوله : (وغيرها) أي كالجمادات وبقية الحيوانات أي أنه تعالى لا يماثل شيئا من المخلوقات لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله أي ان ذاته تعالى ليست جرما كذات المخلوقات وصفاته تعالى ليست كصفات المخلوقات حادثة مخصوصة اى مقصورة على شئ لا تجاوزه كالبصر مقصور على الحدقة والسمع مقصور على الاذن فيسمع بها ما قرب اهـ فتح المجيد وافعاله تعالى ليست كافعال المخلوقات مكتسبة أي واقعة بواسطة معين اذ الخلق ايجاد الشئ بلا معين والكسب فعل شئ بمعين بل هو الخالق للكائنات بلا واسطة ولا معين واما افعال العباد فهى حادثة مخلوقة لله تعالى مكتسبة اى ليس لهم فى افعالهم الا مجرد الكسب وهو مقارنة قدرتهم الحادثة للافعال او تعلق قدرتهم الحادثة بها وذلك الكسب مقارن لتعلق القدرة القديمة بالفعل اهـ الهدهدي

قوله : (وجوارح) فيه أنها ليست من الصفات كما يقتضيه كلامه ويمكن أن يقال بأنه على حذف مضاف والتقدير وثبوت جوارح واعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم خلاف ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف لكن السلف يؤولون تأويلا إجماليا أي من غير تعيين المعنى المراد لتفويضه له تعالى فيقولون في قوله تعالى {يد الله فوق أيديهم} [الفتح ١٠] ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى والخلف يؤوّلون تأويلا تفصيليا أي مع بيان المعنى المراد فيقولون في هذه الآية ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة وإنما المراد أن له تعالى قدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

وكل نص أوهم التشبيها واله أو فوض ورم تنزيها

قوله : (وغيرها) أي كيد ورجل

**فلا يصح اتصافه تعالى بأوصاف الحوادث من مشي وقعود وجوارح فهو تعالى منزه عن الجوارح من فم وعين وأذن وغيرها فكل ما خطر ببالك من طول وعرض وقصر وسمن فالله تعالى بخلافه تنزه الله تعالى عن جميع أوصاف الخلق**

**والدليل على وجوب المخالفة له تعالى أنه لو كان شيء من الحوادث يماثله تعالى أي إذا كان الله تعالى لو فرض اتصافه بشيء مما اتصف به الحادث لكان حادثا وإذا كان الله تعالى حادثا لا فتقر إلى محدث ومحدثه إلى محدث وهكذا ويلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال**

**وحاصل هذا الدليل أن تقول لو شابه الله تعالى حادثا من الحوادث في شيء لكان حادثا مثله لأن ما جاء على أحد المثلين جاء على الآخر وحدوثه تعالى مستحيل؛ لأنه تعالى واجب له القدم وإذا انتفى عنه تعالى الحدوث ثبت مخالفته تعالى للحوادث فيلس بينه تعالى وبين الحوادث مشابهة في شيء قطعا وهذا هو الدليل الإجمالي الواجب معرفته كما تقدم**

---

قوله : (فكل ما خطر إلخ) أي من صفات الحوادث واعلم أن الشيطان قد يلقي في وهم الإنسان صورة ويخيل له أن الله تعالى على هذه الصورة وأنه في مكان أو جهة أو نحو ذلك فإذا أفحمه بالدليل فربما يقول إذا لم يكن الله على صورة كذا فكيف هو والجواب المخلص من ذلك أنه لا يعرف الله إلا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محذور إذ العجز عن ذلك ممدوح لا مذموم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله إلا الله فاتئدوا والدين دينان إيمان وإشراك
وللعقول حدود لا تجاوزها والعجز عن درك الإدراك إدراك

قوله : (والدليل على وجوب المخالفة له تعالى إلخ) وتقرير هذا الدليل مع إيضاح أن تقول لو لم يكن مخالفا للحوادث لكانت مماثلة له تعالى لكن مما ثلتها له تعالى باطلة إذ لو كانت كذلك لكان حادثا لكن كونه حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمه

قوله : (يماثله تعالى) أي يناظر ولو في وجه فالمراد من المماثلة هنا المناظرة وإن كانت في الأصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة والمناظرة فإن الأولى المساواة في أكثر الوجوه والثانية المساواة ولو من وجه واحد

قوله : (أي إذا كان إلخ) أي إذا فرض اتصافه تعالى إلخ

قوله : (وإذا كان الله تعالى إلخ) في قوة الدليل على الاستثنائية القائلة لكن حدوثه محال وهذا بعينه هو دليل القدم كما لا يخفى

قوله : (لأن ما جاز إلخ) وجه ذلك أن ما ثبت لأحد المثلين يثبت للآخر وهذا تعليل للشرطية

قوله : (وحدوثه تعالى إلخ) في قوة الاستثنائية وقوله لأنه تعالى إلخ دليل لها

قوله : (قطعا) أي جزما من غير تردد

قوله : (كما تقدم) أي في الأدلة المتقدمة

**[الصفة لخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس أي بالذات] ومعناه الاستغناء عن المحل والمخصص والمحل الذات والمخصص الموجد فمعنى كون الله تعالى قائما بنفسه أنه غني عن ذات يقوم بها وغني بها وغني عن موجد لأنه تعالى هو الموجد للأشياء**

---

قوله : (الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام إلخ) واعلم ان الصفات المتقدمة تتصف بها الذات والصفات دون هذه فانها لا يتصف بها الا الذات فيقال ذات الله تعالى قائمة بنفسها اى لا يفتقر الى محل ولا يصح ان تقول صفاته قائمة بنفسها اذا الصفات لا تقوم الا بمحل اهـ الشرقاوى

قوله : (أي بالذات) أي بذاته بمعنى أنه ليس باعتبار شيء آخر وفي كلامه إشارة إلى جواز إطلاق النفس عليه تعالى فقد ود إطلاقها عليه تعالى في الكاب والسنة فمن الكاب قوله تعالى [كتب على نفسه الرّحمة] [الأنعام ١٢] وقوله [واصطنعتك لنفسي] [طه ٤١] ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم قوله [أنت أثنيت على نفسك] وقوله حكاية عن الله قوله [إني حرمت الظلم على نفسي]

قوله : (ومعناه الاستغناء عن المحل والمخصص) وخرج بالاستغناء عن المحل الصفات سواء كانت حادثة أو قديمة وبالاستغناء عن المخصص الذات الحادثة والحاصل أن أقسام الموجودات أربعة الأول قسم غني عن المحل والمخصص وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مفتقر إليهما وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مفتقر إلى المخصص دون المحل وهو أجرامنا والرابع قسم قائم بمحل ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى

قوله : (والمحل الذات) أي وأما استغناءه عن المكان فقد اندرج في المخالفة للحوادث

قوله : (أنه غني عن ذات) أي فليس بصفة كما تدعيه النصارى حيث قال بعضهم الإله ليس بذات وإنما هو صفة قائمة بعيسى وقال بعض آخر إنه مركب من ثلاثة أقانيم أقنوم الوجود يعبرون عنه بالأب وأقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن وأقنوم الحياة ويعبرون عنه بروح القدس والأقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة الأصل ومع تصريحهم بذلك اعترفوا بأن معبودهم جوهر فقيل لهم كيف وقد تركب من صفات فقالوا مرادنا بالجوهر الشيء النفيس ولا يخفى أن ذلك كله مجرد هذيان وسخرية

قوله : (وغني عن موجد) أي فليس بذات حادثة

**والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه أن تقول لو كان الله تعالى محتاجا إلى المحل أي ذات يقوم بها كما افتقر البياض إلى الذات التي يثوم بها لكان صفة كما أن البياض مثلا صفة والله تعالى لا يصح أن يكون صفة لأنه تعالى متصف بالصفات والصفة لا تتصف بالصفات فليس الله تعالى بصفة**

---

قوله : (والدليل على أنه تعالى قائم بنقسه) قد علمت أن الشيخ تبع السنوسي في تفسير هذه الصفة بالاستغناء عن المحل والمخصص وهذا دليل الاستغناء عن المحل وأشار إلى دليل الاستغناء عن المخصص بقوله ولو افتقر الى المخصص وتقرير هذا الدليل مع ايضاح لو كان الله تعالى محتاجا لمحل لكان صفة لكن كونه صفة باطل فذكر الشرطية بقوله لو كان تعالى محتاجا إلى محل لكان صفة وأشار إلى الاستثنائية بقوله والله تعالى لا يصح يكون صفة ثم ذكر دليل الاستشنائية بقوله لأنه تعالى متصف إلخ

قوله : (لأنه تعالى متصف بالصفات) أشار بذلك إلى قياس استثنائي ونظمه لو كان الله تعالى صفة لما اتصف بالصفات لكن عدم اتصافه بها باطل لما قام عليها من الأدلة فما أدى إليه باطل فثبت نقيضه وهو المطلوب

قوله : (والصفة) أي أعم من أن تكون قديمة وحادثة

قوله : (لا تتصف بالصفات) أي المعاني والمعنوية وأما الصفات السلبية كالقدم والنفسية كالوجود فلا ريب في اتصاف الصفة كالقدرة بها ووجه كون الصفة لا تتصف بصفات المعاني والمعنوية أنه يلزم على اتصافه بهما قيام المعنى بالمعنى

**ولو افتقر إلى موجد يوجده لكان حادثا ومحدوث ومحدثه يكون حادثا أيضا ويلزم الدور أن التسلسل**

**فثبت أنه تعالى هو الغني المطلق أي غني عن كل شيء وأما غني الخلق فهو غني مقيد أي عن شيء دون شيء والله يتولى هداك**

---

قوله : (ولو افتقر الى موجد الخ) ونظم هذا الدليل مع ايضاح لو افتقر تعالى إلى موجد لكان حادثا لكن كونه حادثا باطل لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله لو افتقر تعالى إلى موجد يوجده لكان حادثا وأشار للاستثنائية بقوله ومحدثه يكون حادثا إلخ

قوله : (فثبت إلخ) فيه أنه لم يعلم مما تقدم إلا الاستغناء عن المحل والمخصص فكيف يفرع عليه ذلك ويجاب بأنه يستفاد من الاستغناء عن المخصص الاستغناء عما عدا ذلك إذ لو افتقر إلى شيء لكان حادثا وإذا كان حاثا افتقر إلى مخصص

قوله : (الغنى المطلق) اعلم أن الغنى بالكسر والقصر ضد الفقر وهو ضربان أحدهما ارتفاع الحاجات أي انتفاؤها عن كل شيء وهذا هو المعني بالغني المطلق والثاني قلة الحاجات وهو المشار إليه بقوله تعالى {ووجدك عائلا فأغنى} [الضحى ٨] وهذا هو المعنى بالغنى المقيد وأما بالكسر والمد التغني وأما بالفتح والمد النفع

قوله : (فهو غني مقيد) فلا يثبت لأحد من الخلق غني مطلق أبدا للزوم الفقر لهم لا سيما إلى الله تعالى قال تعالى {يا أيها النّاس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنيّ الحميد} [فاطر ١٥]

قوله : (والله يتولى) هذه جملة دعائية منه لكل من وقف على هذه الرسالة

قوله : (هداك) أي هدايتك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنها أن توصل مطلقا أي سواء وصل بالفعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام الدعاء خصوص الشق الأول وخالف المعتزلة فخصصوها بالدلالة الموصلة بالفعل

[الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية] في الذات والصفات والأفعال بمعنى عدم التعدد ومعنى كون الله تعالى واحدا في ذاته أن ذاته تعالى ليست مركبة من أجزاء والتركيب يسمى كمّا متصلا وبمعنى أنه ليس ذات في الوجود -ولا في الإمكان-تشبه تعالى وهذه المشابهة المستحيلة تسمى كمّا منفصلا فالوحدانية في الذات نفت الكمين المتصل في الذات والمنفصل فيها

---

قوله : (والصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية) لما كان لمبحث هذه الصفة من العناية ما لا يخفى سمى هذا العلم بما يناسبها وهو التوحيد

قوله : (بمعنى عدم التعدد) أي فيما ذكر من الذات والصفات والأفعال

قوله : (ومعنى كون الله تعالى واحدا) هذا تفصيل لما أجمله أولا بقوله بمعنى عدم التعدد وحاصل ما أشار إليه أن الكموم المستحيل عليه تعالى خمسة كم متصل في الذات وكم منفصل فيها وهذان انتفيا بوحدانية الذات وكم متصل في الصفات وكم منفصل فيها وهذان انتفيا بوحدانية الصفات وكم منفصل في الأفعال وهو منفي بوحدانية الأفعال وسكت عن الكم المتصل فيها وصوره بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين بأن تعاونا عليه لأنه مركب من فعل كل منهما وهو منفي بوحدانية الأفعال

قوله : (والتركيب يسمى كما متصلا) وفي كون ذلك يسمى كمّا متصلا كما يسمى كمّا منفصلا تسامح إذ هو المقدار القائم بما يقبل القسمة

قوله : (في الوجود ولا في الإمكان) أي في ذي الوجود وهو الموجودات ولا في ذي الإمكان وهو الممكنات فالمراد أنه ليس ذات تشبه ذاته تعالى لا فيما وجد بالفعل ولا فيما يمكن وجوده

قوله : (فالو حدانية في الذات إلخ) مفرع على قوله ومعنى كون الله واحدا إلخ

قوله : (نفت الكمين) ولذا قال السعد التفتازاني وحدانية الذات هي عدم الكثرة بحسب الأجزاء والجزئيات فالكثرة بحسب الأجزاء هي المرادة بالكم المتصل والكثرة بحسب الجزئيات هي المراد بالكم المنفصل

قوله : (المتصل) هو وما بعده بدل من الكمين

ومعنى وحدته تعالى في الصفات أنه ليس له تعالى صفتان متفقتان في الاسم والمعنى كقدرتين وعلمين وارادتين فليس له تعالى إلا قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم واحد خلافا لأبي سهل القائل بأن له تعالى علوما بعدد المعلومات وهذا -أعني التعدد في الصفات يسمى كما متصلا في الصفات وبمعنى أنه ليس لأحد صفة تشبه من صفاته تعالى وهذا أعني كون لأحد صفة إلى آخره يسمى كمّا منفصلا في الصفات فالوحدة في الصفات نفت الكم المتصل والمنفصل فيها

ومعنى وحدته تعالى في الأفعال أنه ليس لأحد من المخلوقات فعل لأنه تعالى الخالق لأفعال المخلوقات من الأنبياء والملائكة وغيرهما

---

قوله : (أنه ليس له تعالى صفتان إلخ) المراد نفي التعدد مطلقا أي اثنتين أو أكثر

قوله : (في الاسم والمعنى) أي لا في الاسم فقط

قوله : (خلافا لأبي سهل إلخ) أعلم أن وحدة الصفات لا خلاف فيها عند أهل السنة إلا العلم والكلام أما الأول نخالف فيه أبو سهل كما ذكره المصنف وأما الثاني نخالف فيه عبد الله بن سعيد كما يؤخذ من شرح الكبرى

قوله : (وهذا أعني التعدد إلخ) لما كان اسم الإشارة غير مصرح بمرجعه فيما مر وإن كان مفهوما منه فقط عبر بالعناية

قوله : (صفة تشبه صفة إلخ) أشار بذلك إلى أنه لا يضر مجرد الموافقة في التسمية كأن يكون لغير الله قدرة أو إرادة وإنما الذي يضر أن يكون لأحد صفة تشبه صفته تعالى بأن له قدرة مؤثرة في الممكنات أو إرادة غير معارضة أو علم محيط بالأشياء أو نحو ذلك فتنبه له فإنه دقيق

قوله : (أنه ليس لأحد من المخلوقات فعل) أي لا اختياريا ولا اضطراريا خلافا للمعتزلة حيث قالوا بخلق العبد لفعله الاختياري كما سيأتي وبالغ مشايخ ما رواء النهر في تضليلهم حتى جعلوا المجوس أسعد حالا منهم لأنهم إنما أثبتوا شريكا واحدا وهم قد أثبتوا شركاء لا تحصى لكن التحقيق أنهم لا يكفرون بذلك كما قال سعد الدين لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله تعالى لافتقاره إلى الأسباب والوسائط بخلافه تعالى

قوله : (من الأنبياء إلخ) بيان للمخلوقات

وأما ما يقع من موت شخص أو إيذائه عند اعتراضه مثلا على ولي من الأولياء فهو بخلق الله تعالى يخلقه عند غضب الولي على هذا المعترض

ولا تفسر الوحدة في الأفعال بقولك ليس لغير الله فعل كفعله لأنه يقتضي أنه لغير الله فعل لكنه ليس كفعل الله، وهو باطل بل هو الله تعالى الخالق للأفعال كلها فالذي وقع منك من حركة يدك عند ضرب زيد مثلا بخلق الله تعالى قال الله تعالى {والله خلقكم وما تعملون} [الصافات ٩٦] وكون غير الله تعالى له فعل يسمى كمّا منفصلا في الأفعال

فالوحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخمسة المستحيلة

فالكم المتصل في الذات تركبها من أجزاء والكم المنفصل فيها أن يكون لها ذات تشبهها والكم المتصل في الصفات أن يكون له تعالى قدرتان مثلا والكم المنفصل فيها أن يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى والكم المنفصل في الأفعال أن يكون لغيره تعالى فعل وهذه الكموم الخمسة انتفت بالوحدانية الواجبة له سبحانه ومعنى الكم العدد

---

قوله : (وأما ما يقع إلخ) هذا رد لما يرد على قوله ليس أحد من المخوقات إلخ وحاصل الإيراد كيف تقول ليس لأحد إلخ مع أنا نشاهد أن الشخص إذا اعترض على ولي يموت أو يحصل له أذى كموض ومحصل الرد أن هذا ليس للولي فيه تأثير وإنما هو بخلق الله تعالى عند غضب الولي

قوله : (على ولي من الأولياء) قال اليوسي نقلا عن بعض الأئمة لا يكون الشحص وليا إلا بشروط أربعة الأول أن يكون عارفا بأصول الدين حتى يفرق بين الخالق والمخلوق وبين النبي والمتنبي أي مدعي النبوة الثاني أن يكون عالما بأحكم الشريعة نقلا وفهما بحيث لو أذهب الله علم أهل الأرض لوجد عنده الثالث أن يتصف بالمحمود من الأوصاف كالورع والإخلاص في كل عمل الرابع أن يلازم الخوف أبدا بأن لا يجد طمأنينة طرفة عين إذ يدري أهو من فريق السعادة أو من فريق الشقاوة اهـ ببعض حذف

قوله : (أنه) أي الحال والشأن

قوله : (لكنه) أي الفعل

قوله : (وهو) أي أنه لغير الله فعل إلخ

قوله : (بل هو الله إلخ) والضمير لله مبتدأ واللفظ الشريف بدل والخلق خير المبتدأ

قوله : (قال تعالى {والله خلقكم وما تعملون} [الصافات ٩٦]) هذا استدلال على قوله بل هو الله تعالى إلخ

(يسمى كّما منفصلا ف الأفعال) وأما الكم المتصل فيها فقد تم الكلام عليه

قوله : (مثلا) أي أو إرادتان أو علمان وهكذا

قوله : (ومعنى الكم العدد) أي مع الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من الكم المتصل والمنفصل لكن قد علمت سابقا أن الكم هو المقدار لا العدد

**والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى وجود العالم**

**فلو كان له شريك في الالوهية لا يخلو الأمر اما أن يتفقا علي وجود العالم بأن يقول أحدهما أنا أوجده ويقول الآخر أنا أوجده معك لنتعاون عليه وإما أن يختلفا فيقول أحدهما أنا أوجد العالم بقدرتي ويقول الآخر أنا أريد عدم وجوده**

---

قوله : (والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى إلخ) والظاهر أن هذا الدليل لوجوب الوحدانية في الذات بقسميها أعنى عدم الكم المتصل فيها وعدم الكم المنفصل فيها ولوجوب الوحدانية في الصفات كذلك ولوجوب الوحدانية في الأفعال وهي قسم واحد أعني عدم أن يكون لمخلوق فعل من الأفعال وتقرير الدليل مع ايضاح لو لم يكن واحدا في ذاته أو صفاته أو أفعاله لما وجد شيء من العالم لكن التالي وهو عدم وجود شيء من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة فبطل المقدم وهو عدم كونه تعالى واحدا في ذاته أو صفاته أو أفعاله وإذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب ومحصله أنه لو كان له تعالى شريك في الألوهية فإما يتفقا وإما أن يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الأول فلأنه يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد إن أوجداه معا من غير معاونة، وعجزهما إن أوجداه معا معها وتحصيل الحاصل إن أوجداه مرتبا والترجيح بلا مرجح إن أوجد أحدهما البعض والآخر البعض وكل منهما محال، وأما الثاني فلأنه يلزم اجتماع المتنافيين إن نفذ مردهما، وعجزهما إن لم ينفذ مراد واحد منهما وكذا إن نفذ مراد أحدهما دون الآخر لأن الذي لم ينفذ مراده عاجز بلا ريب والآخر مثله فيكون عاجزا أيضا وكل منهما محال وبذلك تعلم ما في كلامه فتأمل وقد رأيت أن أذكر بيان وجه الدلالة بالنسبة لباقي الأقسام بحسب ما تيسر من الكلام فأقول وبالله التوفيق أما بيانه بالنسبة لو جوب الوحدانية في الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو تركبت ذاته تعالى من أجزاء فإما أن تقوم صفات الألوهية بكل جزء أو بالبعض دون البعض الآخر أو بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم، أما الأول فلأن كل جزء يكون إلها فيأتي ما مر فيما لو هناك إلهان، وأما الثاني فلان الجزء الذي لم تقم به عاجز، وحينئذ يكون المجموع عاجزا، وأما الثالث فلأنه يلزم أن كل جزء عاجز وعجزه يوجب عجز مجموع الأجزاء وكل ذلك محال وأما بيانه بالنسبة لو جوب الوحدانية في الصفات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو كان له تعالى قدرتان وإرادتان للزم ما سبق فيما لو كان هناك إلهان وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الصفات بمعنى عدم الكم المنفصل فيها فهو أنه لو كان لأحد من الحوادث صفة من صفاته تعالى كأن كان له قدرة كقدرته تعالى للزم أيضا ذلك وهذا والذي قبله حاصان كما تره بصفات التأثير وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الأفعال فهو أنه لو كان لأحد من الحوادث بأثير في شيء من الممكنات لزم عجزه تعالى عن ذلك الشيء وهو يستلزم العجز عن سائر =

فإن اتفقا على وجود العالم بأن أوجداه معا ووجد بفعلهما لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو محال

وإن اختلفا فلا يخلو إما أن ينفذ مراد أحدهما أو لا ينفذ مراد أحدهما

فإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي لم ينفذ مراده عاجزا وقد فرضنا أنه مساو في الألوهية لمن نفذ مراده فإذا ثبت العجز لهذا ثبت العجز للآخر لأنه مثله

وإن لم ينفذ مرادهما كانا عاجزين

وعلى كل سواء اتفقا أو اختلفا يستحيل وجود شيء من العالم لأنهما إن اتفقا على وجوده يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد إن نفذ مرادهما وذلك محال فلا يتأتى تنفيذ مرادهما فلا يصح أن يوجد شيء من العالم حينئذ وإن اختلفا ونفذ مراد أحدهما كان الآخر عاجزا وهذا مثله فلا يصح أن يوجد شيء من العالم لأنه عاجز فلم يكن الإله إلا واحدا وإن اختلفا ولم ينفذ مراهما كانا عاجزين فلم يقدرا على وجود شيء من العالم والعالم موجود بالمشاهدة

---

= الممكنات إذ لا فرق هكذا يؤخذ من السكتاني وغيره وفيه مناقشات لا يحتمل الحال إيرادها

قوله : (في الألوهية) أي استحقاق العبادة

قوله : (لا يخلو الأمر) أي أمرهما وما يحصل منهما

قوله : (فإما أن يتفقا) هذا إنما هو ببادئ الرأي وإلا فلا يتأتى اتفاق بين إلهين إذ الألوهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير له قوله تعالى [لذهب كلّ إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض] [المؤمنون ٩١]

قوله : (على وجود العالم) لم يجعلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم وجود العالم لبطلانه بالبداهة

قوله : (فإن اتفقا إلخ) هذا إشارة إلى برهان التوارد

قوله : (وهو محال) ألا ترى أن الخط الذي لا عرض له لا يصح أن يرسم بقلمين

قوله : (وإن اختلفا إلخ) هذا إشارة إلى برهان التمانع المشار له بقوله تعالى {لو كان فيهما آلهةٌ إلّا الله لفسدتا} [الأنبياء ٢٢] والمراد بالفساد عدم الوجود فتكون الآية حجة قطعية

قوله : (فإذا ثبت إلخ) مفرع على قوله وقد فرضنا إلخ

قوله : (وذلك) أي اجتماع مؤثرين على أثر واحد

قوله : (حينئذ) أي حين إذ اتفقا

قوله : (وهذا مثله) أي فيكون عاجزا أيضا

قوله : (العالم موجود) هذا مرتبط بقوله فيما مر وعلى كل سواء اتفقا أو اختلفا يستحيل وجود شيء من العالم

**فثبت أن الإله واحد وهو المطلوب**

**فوجود العالم دليل على وحدانية تعالى وعلى أنه لا شريك له في فعل من الأفعال ولا واسطة له في فعل جل تعالى وهو الغني العني المطلق**

**ومن هذا الدليل يعلم أنه لا تأثير لشيء من النار والسكين والأكل في الإحراق والقطع والشبع بل الله تعالى يخلق الإحراق في الشيء الذي مسته النار عنه مسها له ويخلق القطع في الشيء الذي باشرته السكين عند مباشرتها له ويخلق الشبع الأكل والري عند الشرب**

**فمن اعتقد أن النار محرقة بطبعها والماء يروي بطبعه وهكذا فهو كافر بإجماع ومن اعتقد أنها محرقة بقوة خلقها الله فيها فهو جاهل فاسق لعدم علمه بحقيقة الوحدانية**

**وهذا هو الدليل الإجمالي الذي يجب على كل شخص معرفته من ذكر وأنثى ومن لم يعرفه فهو كافر عند السنوسي وابن العربي والله تعالى يتولى هداك**

---

قوله : (ولا واسطة له) المناسب أن يراد بها القوة التي يدعي بعض الفرق الضالة أن الله يخلقها في النار مثلا ووجه دلالة وجود العالم على أنه لا واسطة له تعالى أنه لو كان له واسطة لكان محتاجا إليها فيكون عاجزا فلا يصح أن يوجد شيء من العالم مع أنه موجود بالمشاهدة

قوله : (جل تعالى) الظاهر أنه على حذف العاطف

قوله : (ومن هذا الدليل) أي دليل الوحدانية

قوله : (والأكل) المناسب قراءته بضم الهمزة

قوله : (في الإحراق إلخ) راجع لما قبله على ترتيب اللف

قوله : (عند مسها له) أي بشرط انتفاء البلولة ونحوها

قوله : (فمن اعتقد إلخ) اعلم أن الفرق في هذا المقام أربعة الأولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الأشياء وإنما التأثير لله مع إمكان التخلف بينها وبين آثارها وهذه هي الفرقة الناجية الثانية تعتقد أن لا تأثير لذلك أيضا لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التخلف وهذه الفرقة جاهلة بحقيقة الحكم العادي وربما جرها ذلك إلى الكفر بأن تنكر ما خالف العادة كالبعث الثالثة تعتقد أن هذه الأشياء مؤثرة بطبعها وهذه الفرقة مجمع على كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أودعها الله فيها وهذه الفرقة في كفرها قولان والأصح أنها ليست كافرة

قوله : (محرقة بطبعها) ضابط لإيجاده بالطبع عند القائلين به قبحهم الله تعالى أن يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع والطبع والطبيعة لغة السجية التي جبل عليها الإنسان كما في القاموس واصطلاحا الحقيقة والمعنى هنا فمن اعتقد أن النار محرقة بحقيقتها و ذاتها أي لا بقوة أودعها الله فيها إلخ

قوله : (فهو جاهل فاسق) أي وليس بكافر على الأصح

قوله : (لعدم علمه) علة لقوله جاهل فاسق

**والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية صفات سلبية أي معناها سلب ونفي لأن كلا منها نفي عن الله عز وجل ما لا يليق به**

قوله : (القدم إلخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية
قوله : (أي معناها إلخ) لما كان السلبي يطلق على ما معناه سلب ما لا يليق وعلى الأمر المسلوب بين أن المراد هنا المعنى الأول لا المعنى الثاني وإلا لزم أن يثبت له تعالى الحدوث وطرو العدم والمماثلة للحوادث وهكذا فليس المراد بكونها سلبية انها مسلوبة عن الله بل المراد انها سلبت امرا لا يليق به تعالى قال الشيخ الملوى والتحقيق ان الصفة السلبية مباينة للسالبة لان السلبية مادل لفظها على سلب نقص مطابقة والسالبة مادل لفظها على سلب نقص التزاما كالقدرة وما معها من صفات المعانى فلفظ القدرة يدل مطابقة على صفة يتأتى بها ايجاد الممكن ويدل التزاما على سلب العجز اهـ دق واعلم أن السلبية وان كانت عدم كذا او سلب كذا لكن هذا العدم والسلب ثابت لله تعالى فليس نفى ثبوته فى نفسه يوجب نفى ثبوته لله تعالى وحيث كان القدم ليس معنى موجودا لم يكن من صفات المعانى فانها معان موجودة فى خارج الاعيان يمكن رؤيتها لوازيل الحجاب اهـ دق
قوله : (ونفي) تفسير لما قبله

**[الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة] وهي صفة تؤثر في الممكن**

قوله : (القدرة) هذا شروع في أولى صفات المعاني السبعة وإنما قدمها على المعنوية لأنها كالأصل لها وتسمى ايضا الصفات الذاتية لانها لا تنفك عن الذات وتسمى ايضا الصفات الوجودية لانها متحققة باعتبار نفسها حتى لو كشف الحجاب لرؤيت اهـ ذريعة وقال الهدهدى وهى كل صفة موجودة قائمة بموجود اوجبت له حكما اهـ وقوله اوجبت له حكما اى وهى المعنوية اهـ الشرقاوى

قوله : (وهي صفة) أي موجودة قديمة قائمة بذاته تعالى بمعنى الاختصاص الناعت

قوله : (تؤثر) وإسناد التأثير إليها مجاز فان المؤثر هو الله تعالى لا تلك القدرة فان الفاعل هو الموصوف بالصفات كما ان المعبود هو الموصوف لاالصفات والمعبود هو المسمى لا الاسم فمن عبد الصفات كفر او الصفات والذات كفر ايضا اهـ فتح المجيد فلا تأثير للقدرة فى الممكن وانما التأثير لذاته تعالى والقدرة سبب فى التأثير فمن اعتقد ان القدرة تؤثر فى الممكن بنفسها او هى مع الذات كفر والعياذ بالله تعالى ومن ذلك تعلم تحريم قول العامة القدرة تتصرف لايهامه انها تتصرف بنفسها لا انها سبب فى التصرف ومحل حرمة هذا القول ما لم يقصد اسناد الفعل لها أي حيث لم يقصدوا انها فعالة بنفسها بان اطلقوا او قصدوا انها فعالة بذات الله تعالى والا فيكفر اهـ الدر الفريد والشرقاوى

قوله : (في الممكن) فيه اشارة الى انها لا تتعلق بالواجب لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل ان تعلقت بوجوده او قلب الحقائق ان تعلقت بعدمه ولا بمستحيل لعكس ما ذكر اهـ الشرقاوى فلا تتعلق بالواجبات كذاته تعالى وصفاته ولا بالمستحيلات كالشريك له تعالى لان شأن القدرة الايجاد والاعدام وذاته موجودة وصفاته كذلك وايجاد الموجود محال لما فيه من تحصيل الحاصل فلا تتعلق بوجوده تعالى ولا باعدامه لان اعدامه تعالى مستحيل لما يلزم عليه من الفساد وهو قلب الحقائق والمستحيل كشريك البارى معدوم فلا يمكن اعدامه لما يلزم من تحصيل الحاصل ولا ايجاده لما يلزم عليه من قلب الحقائق فاذا قال لك قائل هل الله قادر على ان يتخذ شريكا او زوجة او ولدا فلا تقل له هو قادر على ذلك لان ذلك مستحيل والقدرة لا تتعلق به ولا تقل ليس بقادر لانك تثبت له العجز والعجز عليه تعالى محال وانما تقول هذا مستحيل وقدرته تعالى لا تتعلق بالمستحيل فتنبه لذلك فقدرته لا تتعلق الا بالممكنات لا بالواجبات ولا بالمستحيلات اهـ الدر الفريد مع شرحه ولا عجز فى عدم تعلقها بهما بل لوتعلقت بهما لزم الفساد لانه يلزم عليه جواز تعلقها باعدام نفسها اى القدرة بل وباعدام الذات العلية وباثبات الالوهية لمن لا يقبلها من الحوادث وسلبها عمن تجب له وهو الله تعالى واى فساد اعظم من هذا اهـ الشرقاوى وفتح المجيد

**الوجود أو العدم فتتعلق بالمعدوم فتوجده كتعلقها بك قبل وجودك وتتعلق بالموجود فتعدمه كتعلقها بالجسم الذي أراد الله إعدامه فيصير به معدوما أي لا شيء**

**وهذا التعلق تنجيزي بمعنى أنها تعلقت بالفعل**

**والتعلق التنجيزي حادث ولها تعلق صلوحي قديم وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد فهي صالحة في الأزل لأن توجد زيدا طريلا أو قصيرا أو عريضا وصالحة لإعطائه العلم وتعلقها التنجيزي مختص بالحال الذي عليه زيد**

**فلها تعلقان تعلق صلوحي قديم وهو ما مر وتعلق تنجيزي حادث وهو تعلقها بالمعدوم فتوجده وبالموجود فتعدمه**

**وهذا أعني تعلقها بالموجود وبالمعدوم تعلق حقيقي**

---

قوله : (الوجود أو العدم) هذا يقضي أنها لا تتعلق بالأحوال الحادثة ككون زيد عالما لأنها لا تتصف بالوجود بل بالثبوت فقط مع أن التحقيق أنها تتعلق بها ويجاب بأن المراد بالوجود مطلق الثبوت مجازا مرسلا من إطلاق الخاص وإرادة العام على أن التحقيق أن لا حال

وقوله (أو العدم) أي على كلام الجمهور

قوله : (فتتعلق إلخ) وهذا مفرع على قوله تؤثر إلخ إذ من لازم التأثير التعلق ومعناه طلب الصفة أمرا زائدا على قيامها بالذات فهو أمر اعتباري

قوله : (بالمعدوم) أي سواء كان عدمه اصليا كتعلقها بنا قبل وجودنا أو عارضا كتعلقها بنا بعد وجودنا

قوله : (الذي أراد الله إلخ) فيه إشارة إلى أن تعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة

قوله : (وهذا التعلق إلخ) اسم الإشارة عائد للتعلق المفهوم من قوله فتتعلق بالمعدوم مع قوله وتتعلق بالموجود

قوله : (أنها تعلقت بالفعل) اى بالتحقق لا انه صالح للايجاد والاعدام فقط

قوله : (حادث) ولا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية محل للحوادث وهو محال لما يلزم عليه من حدوثها إذ محل الحادث حادث لأنا بقول قد مر أنه من الأمور الاعتبارية وهي ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك

قوله : (ولها تعلق صلوحي) بضم الصادويقال فيه صلاحي بفتحها

قوله : (في الأزل) هو عبارة عن أزمنة متوهمة غير متناهية في جانب الماضي

قوله : (للإيجاد) أي وللإعدام أيضا

قوله : (مختص بالحال إلخ) أي بخلاف التعلق الصلوحى فإنه لا يختص به إذ القدرة كما هي صالحة لإعطاء زيد العلم صالحة لإعطائه الجهل وكما هي صالحة لجعله طويلا صالحا لجعله قصيرا وهكذا

ولها تعلق مجازي وهو تعلقها بالموجود بعد وجوده وقبل عدمه كتعلقها بنا بعد وجودنا وقبل عدمنا ويسمى تعلق قبضة بمعنى أن الوجود في قبضة القرة إن شاء الله أبقاه على وجوده وإن شاء أعدمه بها وكتعلقها بالمعدوم قبل أن يريد الله تعالى وجوده إن شاء الله أبقاه على عدمه إن ساء أخرجه من العدم إلى الوجود وكتعلقها بنا بعد موتنا وقبل البعث فيسمى تعلق قبضة أيضا بمعنى ما تقدم

فلها سبع تعلقات

تعلق صلوحي قديم وتعلق قبضة وهو تعلقها بنا قبل أن يريد الله وجودنا

وتعلق بالفعل وهو إيجاد الله تعالى الشيء بها وتعلق قبضة وهو تعلقها بالشيء بعد وجوده وقبل أن يريد الله عدمه

وتعلق بالفعل وهو إعدام الله الشيء بها وتعلق قبضة بعد عدمه وقبل البعث

وتعلق بالفعل وهو إيجاد الله لنا يوم البعث

لكن التعلق الحقيقي من ذلك تعلقان هو إيجاد الله بها وإعدامه بها وهذا على التفصيلي وأما الإجمالي فلها تعلقان كما هو الشائع تعلق صلوحي وتعلق تنجيزي لكن التنجيزي خاص بالإيجاد وبالإعدام وأما تعلق القبضة فلا يوصف بالتنجيزي ولا بالصلوحي القديم

وما تقدم أنها تتعلق بالوجود وبالعدم هو رأي الجمهور وقال بعضهم لا تتعلق بالعدم فإذا أراد الله عدم شخص منع عنه الإمدادات التي هي سبب في بقائه

---

قوله : (وكتعلقها بالمعدوم إلخ) ولعل هذا تحريف والصواب وتعلقها بإسقاط الكاف وحينئذ يقرأ بالرفع عطفا على قوله تعلقها بالموجود

قوله : (وكتعلقها بنا إلخ) ولعل الصواب إسقاط الكاف وقراءته بالرفع عطفا على قوله تعلقها بالموجود

قوله : (تعلقان) ولو قال ثلاث تعلقات أي التعلقات التي بالفعل لكان أحسن لكنه قد أجملها وجعلها تعلقين إذ الأول منها شامل لفردين

قوله : (خاص بالإيجاد وبالإعدام) أي بالفعل فلا يشمل تعلق القبضة ولا الصلوحي القديم

قوله : (هو رأي الجمهور) ولا يخفى أن منصب الخلاف هو تعلقها بالعدم وأما بعلقها بالوجود فهو متفق عليه

قوله : (منع عنه الإمدادات) أي الأمور التي أمده بها وهي الأعراض الممسكة فإذا منع الله عنه تلك الأمور انعدم بنفسه ونظير ذلك الفتيلة فإنها تستمر منورة ما دام فيها الزيت فإذا فرغ انطفأت بنفسها ولا تحتاج إلى أن يطفئها أحد

[الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الإرادة] وهي صفة تخصص الممكن ببعض ما يجور عليه فزيد مثلا يجوز عليه الطول والقصر فالإرادة خصصته بالطول مثلا وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم إلى الوجود فالإرادة تخصص والقدرة تبرز

والممكنات التي تتعلق بها القدرة والإرادة ستة الوجود والعدم والصفات كالطول والقصر والأزمنة والأمكنة والجهات وتسمى الممكنات المتقابلات فالوجود يقابل العدم والطول يقابل القصر وجهة فوق تقابل جهة تحت ومكان كذا كمصر يقابل غيره كالشام مثلا

وحاصل ذلك أن زيد قبل وجوده يجوز عليه أن يبقى على عدمه ويجوز أن يوجد في هذا الزمان فإذا وجد فقد خصصت الإرادة وجوده بدلا عن عدمه والقدرة أبرزت الوجود ويجوز أن يوجد في زمن الطوفان وفي غيره فالذي خصص وجوده في هذا الزمن دون غيره هو الإرادة ويجوز أن يكون طويلا أو قصيرا فالذي خصص طوله بدلا عن القصر الإرادة ويجوز أن يكون في جهة قوق أو في جهة تحت فالذي خصصه في جهة تحت كالأرض الإرادة

والقدرة والإرادة صفنان قائمتان بذاته تعالى موجودتان لو كشف عنا الحجاب لرأيناهما ولا تعلق لهما إلا بالممكن

---

قوله : (الإرادة) ثانية صفات المعاني السبعة

قوله : (صفة) أي وجودية اى بحيث تمكن رؤيتها لو كشف عنا الحجاب احتراز عن السلبية والمعنوية اهـ فتح المجيد

قوله : (فهي تبرز إلخ) أي تثبته بعد أن كان معدوما

قوله : (والممكنات إلخ) كما قال بعضهم

الممكنات المتقابلات وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات كذا المقادير روى الثقات

قوله : (ستة) أي بجعل الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة

قوله : (والصفات) لعله أدرج فيها المقادير التي أدرجها بعضهم

قوله : (قائمتان بذاته) ومعنى القيام بالذات الاختصاص الناعت

قوله : (ولا تعلق لهما الا بالممكن) أي وتتعلق والقدرة والارادة بكل ممكن لكن تعلق القدرة تعلق ايجاد واعدام وتعلق الارادة تعلق تخصيص

قوله : (الا بالممكن) وشمل الممكن الخير والشر فلا يكون فى الكون شىء من خير او شر الا بارادته تعالى ولكن يجب علينا الأدب مع الله تعالى بان لا ننسب الشرور اليه تعالى الا فى مقام التعليم كنسبة خلق الامور الخسيسة اليه تعالى فلا يجوز ان يقال فى غير مقام التعليم الله خالق القردة والخنازير

فلا يتعلقان بالمستحيل كالشريك تنزه الله-تعالى-عنه ولا بالواجب كذاته تعالى وصفاته

ومن الجهل قول من قال إن الله قادر أن يتخذ ولدا لأنه لا تعلق للقدرة بالمستحيل واتخاذ الولد مستحيل

ولا يقال إنه إذا لم يكن قادرا على اتخاذ الولد كان عاجزا لأنا نقول إنما يلزم العجز لو كان المستحيل من وظيفة القدرة ولم تتعلق به مع أنه ليس من وظيفتها إلا الممكن

وللإرادة تعلقان تعلق صلوحي قديم وهو صلاحيتها للتخصيص أزلا فزيد الطويل أو القصير يجوز أي يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة فهي صالحة لأن يكون زيد سلطانا وأن يكون زبالا باعتبار التعلق الصلوحي

---

قوله : (فلا يتعلقان بالمستحيل) وإنما لم يتعلقا بالمستحيل لأنه يلزم عليه تحصيل الحاصل إن تعلقا بعدمه وقلب الحقائق إن تعلقا بوجوده وكل من تحصيل الحاصل وقلب الحقائق محال

قوله : (ولا بالواجب) أي لأنه يلزم تعلقهما به تحصيل الحاصل إن تعلقا بوجوده وقلب الحقائق إن تعلقا بعدمه وكل منهما محال

قوله : (ومن الجهل إلخ) والمراد الجهل المركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه كما سيأتي قوله : (من قال) هو ابن حزم

قوله : (ولا يقال إلخ) أشار بهذا إلى رد ما يقال من جهة ذلك القائل كيف تقولون بعدم تعلق القدرة بالمستحيل مع أنه يلزم عليه العجز وحاصل الرد أنه لا يلزم ذلك إلا لو كان معدا لها بحيث يكون من وظيفتها

قوله : (وللإرادة تعلقان) أي على التحقيق كما سيأتي

قوله : (وهو صلاحيتها للتخصيص) أي للممكن بأي ممكن من الممكنات ولو غير الذي وجد عليه فيما لا يزال بخلاف التعلق التنجيزي فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال

قوله : (فزيد إلخ) مفرع على عموم قوله صلاحيتها للتخصص

قوله : (باعتبار صلاحية الإرادة) أي باعتبار تعلقها التنجيزي لأنه لا يتخلف كما علم مما مر

**ولها تعلق تنجيزي قديم وهو تخصيص الله تعالى الشيء بالصفة التي هو عليها فالعلم الذي اتصف به زيد خصصه به تعالى أزلا بإرادته فتخصيصه بالعلم مثلا قديم ويسمى تعلقا تنجيزيا قديما وصلاحيتها لتخصيصه بالعلم وغيره باعتبار ذاتها بقطع النظر عن التخصيص بالفعل يسمى تعلقا صلوحيا قديما**

**وقال بعضهم لها تعلق تنجيزي حادث وهو تخصيص زيد بالطول مثلا حين يوجد بالفعل**

**فعلى هذا يكون لها ثلاث تعلقات لكن التحقيق أن هذا الثالث ليس تعلقا بل هو إظهار للتعلق التنجيزي القديم**

**وتعلق القدرة والإرادة عام لكل ممكن حتى إن الخطرات التي تخطر على قلب الشخص مخصصة بإرادته تعالى ومخلوقة بقدرته تعالى كما ذكره الشيخ الملوي في بعض كتبه**

**واعلم أن نسبة التخصيص للإرادة والإبراز والإيجاد للقدرة مجاز لأن المخصص حقيقة هو الله تعالى بإرادته والمبرز والموجد حقيقة هو الله جل وعلا بقدرته**

---

قوله : (تخصيص الله إلخ) قد تقدم أن في كون التخصيص تأثيرا أو لا خلافا والصحيح الأول

قوله : (بالصفة التي إلخ) أراد بالصفة ما يشمل كونه في مكان كذا وزمان كذا وجهة كذا ونحو ذلك

قوله : (فالعلم إلخ) مفرع على ما قبله

قوله : (فتخصيصه إلخ) مفرع على التفريع قبله أو تفريع ثان التفريع الأول وهذا هو الأظهر

قوله : (حين يوجد) فهو مقارن لتعلق القدرة التنجيزي الحادث فلا ترتيب بينهما على يأتي

قوله : (فعلى هذا) أي قول بعضهم بأن لها تعلقا تنجيز يا حادثا وقوله يكون لها ثلاث تعلقات أولها الصلوحي القديم ثانيها التنجيزي القديم ثالثها التنجيزي الحادث

قوله : (لكن التحقيق إلخ) استدراك على ما قبله الموهم أنه هو التحقيق

قوله : (أن هذا الثالث) أي الذي يقوله هذا البعض

قوله : (ليس تعلقا) أي مستقلا فلا أنه استمرار للتعلق التنجيزي القديم

قوله : (بل هو إظهار إلخ) فهو ليس تخصيصا آخر وإنما هو إظهار للتخصيص القديم والتعبير بالإظهار فيه مسامحة لأنه في الحقيقة استمرار للتعلق التنجيزي القديم كما مرت الإشارة إليه وليس هذا الإضراب للإبطال وإنما هو للانتقال كما هو ظاهر

قوله : (عام لكل ممكن) ظاهره يشمل الأمور الاعتبارية ولا مانع منه لكنهم صرحوا بأنها ليست من متعلقاتها

قوله : (والإيجاد) عقلي من إسناد الشيء لسببه فالباء في قوله بعد بإرادته للسببية

قوله : (والموجد) عطف تفسير

**فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا إن أراد القائل إن الفعل للقدرة حقيقة أو لها وللذات كفر والعياذ بالله تعالى بل الفعل لذاته تعالى بقدرته**

قوله : (فقول العامة إلخ) في تفريعه على ما قبله خفاء ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة من حيث الإخبار لكن يتكلف لصحتها بجعل الخبر محذوفا والتقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا فيه تفصيل ثم ذكر أحد شقي التفصيل بقوله إن أراد إلخ وحذف الشق الآخر وسيأتي بيانه فتأمل

قوله : (القدرة تفعل إلخ) وكذا قولهم القدرة فعالة أو انظر فعل القدرة أو القدرة تتصرف

قوله : (إن أراد القائل إلخ) أي وإن أراد أن الفعل للذات فقط والقدرة سبب فيه أو أطلق فيحرم ذلك لما فيه من الإيهام وقيل يكره فقط

قوله : (والعياذ بالله تعالى) أي التحصن من الكفر وأسبابه بالله تعالى

قوله : (بل الفعل إلخ) مرتبط بمحذوف مفهوم مما قبله والتقدير فليس الفعل للقدرة لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الشركة بل الفعل إلخ

[الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم] وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى موجودة ينكشف بها المعلوم انكشافا على وجه الإحاطة من غير سبق خفاء

ونتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات فيعلم ذاته تعالى وصفاته بعلمه ويعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه ويعلم المستحيلات بمعنى أنه يعلم أن الشريك مستحيل عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد لترتب عليه فساد تنزه الله عن الشريك وتعالى علوا كبيرا

وله تعلق تنجيزي قديم فقط

فالله تعالى يعلم هذه المذكورات أزلا علما تاما لا على سبيل الظن ولا على سبيل الشك لأن الظن والشك مستحيلان عليه تعالى

---

قوله : (العلم) ثالثة صفات المعاني السبعة

قوله : (موجودة) لانها متحققة باعتبار نفسها حتى لو كشف الحجاب لرؤيت

قوله : (المعلوم) أعم من أن يكون واجبا أو مستحليلا أو جائزا اهـ

قوله : (على وجه الإحاطة) أي على وجه هو الإحاطة فالإضافة للبيان والإحاطة هي العلم بالشيء من جميع الوجوه لا من وجه فقط

قوله : (ونتعلق) أي تعلقا تنجيز يا قديما

قوله : (بالواجبات) أن على وجه الثبوت

قوله : (والجائزات) أي على وجه الثبوت بالنسبة لما يوجد منها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره

قوله : (والمستحيلات) أي على وجه الانتفاء

قوله : (ويعلم الموجودات) أي الممكنات

قوله : (والمعدومات) أي من الممكنات أيضا

قوله : (بمعنى أنه إلخ) أي بمعنى أنه يعلم انتفاءها لا ثبوتها

قوله : (وله تعلق تنجيزي قديم فقط) أي لا صلوحي قديم ولا تنجيزي حادث والا لزم الجهل لان الصالح لان يعلم ليس بعالم والتنجيزى الحادث يستلزم سبق الجهل وعلم الشيء قبل وجوده على وجه انه سيكون تنجيزى قديم اهـ فتح المجيد

قوله : (هذه المذكورات) أي التي هي الواجبات والمستحيلات والجائزات

**ومعنى قولهم من غير سبق خفاء أنه تعالى يعلم الأشياء أزلا وليس الله تعالى كان يجهلها ثم علمها تنزه سبحانه وتعالى عن ذلك**

**وأما الحادث فيجهل الشيء ثم يعلمه**

**وليس للعلم تعلق صلوحي بمعنى أنه صالح لأن ينكشف به كذا لأنه يقتضي أن كذا لم ينكشف بالفعل وعدم انكشافه بالفعل جهل تنزه الله تعالى عنه**

---

قوله : (عن ذلك) أي كونه كان يجهلها ثم علمها

قوله : (وأما الحادث الخ) أشار بذلك إلى أن علمه تعالى يخالف علم الحوادث في أنه أزلي لا ابتداء له ويخالفه أيضا في أن معلوماته لا تتناهي وفي أنه ليس ضروريا ولا نظريا بل علمه تعالى كله حضوري كما قال الغزالي

علم الإله الواحد القيوم    ليس كمثل سائر العلوم

لأنه ليس له بداية    ولا لمعلوماته نها ية

وعلمه لها على التفصيل    لا عن ضرورة ولا دليل

**[الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة] هي صفة تصحح لمن قامت به الإدراك كالعلم والسمع والبصر أي يصح أن يتصف بذلك ولا يلزم من الحياة الاتصاف بالإدراك بالفعل وهي لا تتعلق بشيء موجود أو معدوم**

**والدليل على وجوب القدرة والإرادة والعلم والحياة وجود هذه المخلوقات لأنه لو انتفى شيء من هذه الأربعة لما وجد مخلوق فلما وجدت المخلوقات عرفنا أن الله تعالى متصف بهذه الصفات**

---

قوله : (الحياة) رابعة صفات المعاني السبعة

قوله : (وهي صفة إلخ) الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف الحياة في حق الحادث

قوله : (الإدراك) مفعول تصحح وفيه حذف مضاف أي صفة الإدراك

قوله : (بذلك) أي الإدراك

قوله : (ولا يلزم من الحياة إلخ) أي سواء كان في حق الله تعالى أو في حق الحادث ولا يقال كيف لا يلزم منها ذلك في حقه تعالى مع أنه يجب اتصافه به لا نقول وجوب ذلك ليس من الحياة أي ليس لأجل الحياة وإنما هو لقيام الأدلة عليه فهي لا يلزم منها شيء مطلقا إلا أنه واجب في حقه تعالى لقيام الأدلة وجائز في حق غيره [تنبيه] وحياته تعالى ليست بروح بل حياته لذاته من غير واسطة شىء زائد عليها كالروح فلذا لا يعتريه الموت بخلاف حياة الحوادث فانها بشىء زائد على ذاتها وهو الروح فلذا يعتريها الموت والحياة ليست ملزومة للروح عقلا بل يجتمعان عادة ويصح افتراقهما فقد خلق الله تعالى الحياة فى كثير من الجمادات معجزة او كرامة من غير ثبوت ارواح لها كتسليم الشجر على رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ ذريعة

قوله : (وهي لا تتعلق بشيء) اى لانها لا تطلب امرا زائدا على قيامها بمحلها اهـ الهدهدى

قوله : (والدليل على وجوب القدرة إلخ) إنما جمع هذه الأربعة لاتحاد دليلها

قوله : (لأنه لو انتفى إلخ) وبقريره مع ايضاح لو انتفى شيء من هذه الصفات الأربع لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء منها باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى إليه وهو انتفاء شيء من هذه الصفات الأربع فثبت نقيضه وهو عدم انتفاء شي منها وهذا هو المطلوب

**ووجه توقف وجود هذه المخلوقات على هذه الأربع أن الذي يفعل شيئا لا يفعله إلا إذا كان عالما بالفعل ثم يريد الأمر الذي يفعله وبعد إرادته يباشر فعله بقدرته ومن المعلوم أن الفعل لا بد وأن يكون حيا**

**والعلم الإرادة والفدرة تسمى صفات التأثير لتوقف التأثير عليها لأن الذي يريد شيئا ويقصده لا بد وأن يكون عالما به قبل قصده له ثم بعد قصده له يباشر فعله مثلا إذا كان شيء في بيتك وأردت أخذه فعلمك سابق على إرادتك لأخذه وبعد إرادتك أخذه تأخذه بالفعل**

---

قوله : (ووجه توفف القدرة إلخ) أي أن الفعل لا يصح بدون شيء من هذه الصفات لأن تعلق القدرة متوقف على تعلق الإرادة وهو متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقف على ثبوت الحياة

قوله : (بالفعل) الأولى أن يقول به أي بذلك الشيء

قوله : (ثم يريد إلخ) وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل بالنسبة للحادث وأما بالنسبة له تعالى فهو ليس إلا في التعقل فقط

قوله : (وبعد إرادته إلخ) الترتيب المستفاد منه في التحقق والتعقل بالنسبة للحادث وكذا بالنسبة له تعالى

قوله : (يباشر فعله بقدرته) أي على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى وعلى سبيل الكسب بالنسبة للحادث لأنه لا تأثير للعبد في شيء من الأشياء كما هو مذهب أهل السنة

قوله : (ومن المعلوم إلخ) أي لأنه لا يتأتى الفعل من غير حي

قوله : (لا بد وأن يكون حيا) أي لا غنى عن أن يكون حيا والواو زائدة في مثل هذا التركيب

قوله : (والعلم والإرادة إلخ) الأولى إسقاط العلم لأن تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير فصفات التأثير إنما هي القدرة والإرادة إلا أن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليه التأثير كما هو صريح التعليل

فتعلق هذه الصفات على الترتيب في حق الحادث فأولا يوجد العلم بالشيء ثم قصده ثم فعله وأما في حقه تعالى لا ترتيب في صفاته إلا في التعقل فأولا نتعقل أن العلم سابق ثم الإرادة ثم القدرة

أما في التأثير والخارج فلا ترتيب في صفاته تعالى فلا يقال تعلق العلم بالفعل ثم الإرادة ثم القدرة لأن هذا في حق الحادث وإنما الترتيب بحسب تعقلنا فقط

قوله : (على الترتيب) أي في التحقق والتعقل
قوله : (وأما في حقه تعالى إلخ) مقابل لقوله في حق الحادث
قوله : (في صفاته) أي في تعلقها
قوله : (أن العلم سابق) أي أن تعلق العلم سابق ثم تعلق الارادة ثم تعلق القدرة
قوله : (أما في التأثير والخارج) كان الأظهر أن يثول أما في التحقق
قوله : (فلا ترتيب في صفاته) أي في تعلقها
قوله : (لأن هذا) أي الترتيب
قوله : (وإنما الترتيب) أي في تعلق صفاته تعالى
قوله : (بحسب تعقلنا فقط) أي لا بحسب التحقق

[الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر] وهما صفتان قائمتان بذاته تعالى يتعقان بكل موجود أي ينكشف بهما كل موجود واجبا كان أو جائزا

فالسمع والبصر يتعلقان بذاته تعالى وصفاته أي أن ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى بسمعه وبصره زيادة على الانكشاف بعلمه وزيد وعمرو والحائط يسمع الله تعالى ذواتها ويبصرها ويسمع صوت صاحب الصوت ويبصره أي الصوت

فإن قلت سماع الصوت ظاهر وأما سماع ذات زيد وذات الحائط غير ظاهر وكذلك تعلق البصر بالأصوات لأن الأصوات تسمع فقط قلنا يجب علينا الإيمان بأنهما متعلقان بكل موجود وأما كيفية التعلق فهي مجهولة لنا فالله تعالى يسمع ذات زيد ولا نعرف كيفية تعلق السمع بها

---

قوله : (السمع والبصر) خامسة وسادسة صفات المعاني السبعة وإنما جمعهما المتكلمون لعدم معرفة ما يميز كلا منهما عن الآخر كما سيأتي

قوله : (يتعلقان) أي تعلقا تنجيز يا قديما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته وتنجيز يا حادثا بالنسبة للحوادث بعد وجودها وصلا حيا قديما بالنسبة لهم قبل وجودها

قوله : (وصفاته) أي الوجودية

قوله : (زيادة على الانكشاف بعلمه) فيجب علينا اعتقاد ذلك وإن كنا لا نميز بينهما وكذلك يجب علينا اعتقاد أن الانكشاف بإحداهما غير الانكشاف بالأخرى وإن كنا لا نميز بينهما وبالجملة فيجب علينا اعتقاد أن كلا من الثلاثة خلاف الآخرين وإن كان لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى

قوله : (وجثته) عطف تفسير

**وليس المراد أنه يسمع مشي ذات زيد لأن سماع مشيه داخل في سماع الأصوات والله تعالى يسمع الأصوات كلها بل المراد أنه يسمع ذات زيد وجثته زيادة على سماع مشيه مثلا لكن لا نعرف كيفية تعلق سماع الله تعالى بنفس الذات**

**وهذا ما كلف به الشخص من ذكرٍ وأنثى وبالله التوفيق**

**والدليل على السمع والبصر قوله تعالى {إنّ الله سميعٌ بصيرٌ} [الحج ٧٥]**

قوله : (بنفس الذات) الإضافة للبيان واعلم أن سمعه تعالى وبصره مخالفان لسمعنا وبصرنا حقيقة وتعلقا أما الأول فلأن كلاً من سنعنا وبصرنا قوة خلقها الله في مقعر الصماخ وفي العينين بخلاف سمعه تعالى وبصره فإنهما صفتان موجودتان قائمتان بذاته تعالى وأما الثاني فلأن سمعنا إنما يتعلق بالأصوات وبصرنا إنما يتعلق بالأجرام والألوان بخلاف سمعه تعالى وبصره فإنهما يتعلقان بكل موجود لكن اختصاص سمعنا وبصرنا بما ذك انما هو بحسب العادة اذ يجوز أن يتعلق السمع بغير الأصوات كما وقع لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإنه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وأن يتعلق البصر بغير الأجرام والألوان كرؤيتنا للذات العلية المقدسة عن اللون والجرمية

قوله : (وهذا ما كلف به الشخص إلخ) لعل اسم الإشارة عائد على أنهما متعلقان بكل موجود

قوله : (والدليل على السمع والبصر إلخ) واعلم أن الصفات قسمان قسم يتوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدل المتكلون على القسم الأول بالأدلة العقلية وعلى الثاني بالسمعية وإنما فعلوا هكذا لأن الدليل النقلي في القسم الأول لا ينهض للزوم الدور لأنه لو استدل عليه به لكان متوقفا عليه ضرورة أن المدلول متوقف على الدليل وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على هذا القسم لأنه لا يفعل إلا المتصف به فآل الأمر إلى الدليل النقلي متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه ولأن الدليل العقلي في القسم الثاني لا ينهض لضعفه

واعلم أن تعلق السمع البصر بالنسبة للحوادث تعلق صلوحي قديم قبل وجودها وبعد وجودها تعلق تنجيزي حادث أي أنها بعد وجودها منكشفة له تعالى بسمعه وبصره زيادة على الانكشاف بالعلم فلهما تعلقان

وأما بالنسبة له تعالى وصفاته فتعلق تنجيزي قديم بمعنى أن ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى أزلا بسمعه وبصره فيسمع تعالى ذاته وجميع صفاته الوجودية من قدرة وسمع وغيرها ولا تعرف كيفية التعلق ويبصر تعالى ذاته وصفاته الوجودية من قدرة وبصر وغير هما ولا ندري كيفية التعلق

وما تقدم أن السمع والبصر يتعلقان بكل موجود هو رأي السنوسي ومن تبعه وهو المرجح وقيل إن السمع لا يتعلق إلا بالأصوات والبصر لا يتعلق إلا بالمبصرات

وسمع الله تعالى ليس بأذن ولا صماخ وبصره ليس بحدقة ولا أجفان تنزه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا

---

قوله : (واعلم أن تعلق السمع والبصر إلخ) حاصل ما ذكره أن لهما ثلاث تعلقا صلوحي قديم وتنجيزي حادث وهذا بالنسبة للحوادث وتنجيزي قديم وهذا بالنسبة لذاته تعالى وصفاته

قوله : (تعلق صلوحي) لا يقال يلزم على هذا ثبوت النقص له تعالى في الازل لأن الصالح لأن يسمع ويبصر غير سامع وغير مبصر مبصر بالفعل لأنا نمنع ذلك اذ لا يلزم النقص إلا لو كان شيء من وظائفهما ولم يتعلقا به والمعدوم ليس كذلك لأنه ليس من وظائفهما إلا الموجود

قوله : (فلهما تعلقان) أي بالنسبة للحوادث

قوله : (وصفاته) أي الوجودية

قوله : (إن السمع والبصر إلخ) بيان لما بتقدير من

قوله : (وسمع الله إلخ) هذا مستفاد من المخالفة للحوادث

قوله : (ولا صماخ)بكسر الصاد خرق الأذن

قوله : (ليس بحدقة) هي سواد العين والمستدير وسط العين

قوله : (ولا أجفان) جمع جفن بفتح الجيم وكسرها وهو غطاء العين من أعلى وأسفل

[الصفة الثالثة عشر من صفاته تعالى الكلام] وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء بخلاف كلام الحوادث

وليس المراد بكلامه تعالى الواجب له تعالى الألفاظ الشريفة المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم لان هذه حادثة والصفة القائمة بذاته تعالى قديمة وهذه مشتملة على تقدم وتأخر وإعراب وسور وآيات والصفة القديمة خالية عن جميع ذلك فليس فيها آيات ولا سور ولا إعراب لأن هذه تكون للكلام المشتمل على حروف وأصوات والصفة القديمة منزهة عن الحروف والأصوات كما تقدم

وليست هذه الألفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة بمعنى أن الصفة القديمة تفهم منها بل ما يفهم من هذه الألفاظ مساو لما يفهم من الصفة القديمة لو كشف عنا الحجاب وسمعناها

---

قوله : (الكلام) سابعة صفات المعاني السبعة

قوله : (وليس المراد إلخ) وقد خالف في ذلك الكرامية قبحهم الله تعالى فقالوا إن المنتظم من الحروف مع حدوثه قائم بذاته تعالى

قوله : (لأن هذه حادثة) فالحق أن ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لأنه وإن كان المراد به هذه الألفاظ يوهم الصفة القديمة ولذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقد امتحن كثير من العلماء على القول بخلق القرآن

قوله : (وهذه مشتملة على تقدم إلخ) اسم الإشارة عائد للألفاظ الشريفة والمقصود من ذلك الفرق بين الألفاظ الشريفة والصفة القديمة

قوله : (وليس هذه الألفاظ إلخ) أي ليس المراد أن الصفة القديمة تفهم منها بل المراد أن هذه الألفاظ دالة على مدلول الصفة القديمة

قوله : (مساو لما يفهم إلخ) يقتضي أن ما يفهم من هذه الألفاظ ليس عين ما يفهم من الصفة القديمة ضرورة أن المساوي لشيء ليس عين ذلك الشيء ويجاب بأنه وإن كان عينه مخالف بالاعتبار فالمعنى باعتبار كونه مدلولا لهذه الألفاظ الشريفة غيره باعتبار كونه مدلولا للصفة القديمة اهـ والتحقيق ان مدلول الالفاظ التى نقرؤها بعض مدلول الصفة القديمة لان الصفة تدل على جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات والالفاظ التى نقرؤها تدل على بعض ذلك اهـ شرح تيجان الدراري

**فحاصله أن الألفاظ هذه تدل على معنى وهذا المعنى مساو لما يفهم من الكلام القديم القائم بذاته تعالى فاحرص على هذا الفرق فإنه يغلط فيه كثير**

**ويسمى كل من الصفة القديمة والألفاظ الشريفة قرآنا وكلام الله إلا أن الألفاظ الشريفة مخلوقة مكتوبة في اللوح المحفوظ نزل بها جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن نزلت في ليلة القدر في بيت العزة محل في سماء الدنيا كتبت في صحف ووضعت فيه وقيل نزلت في بيت العزة دفعة واحدة ثم نزلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وقيل في ثلاث وعشرين وقيل في خمس وعشرين وقيل كان ينزل في بيت العزة في ليلة القدر بقدر ما ينزل كل سنة ولم ينزل في بيت العزة دفعة واحدة**

**والذي نزل عليه صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى وقيل نزل عليه المعنى فقط واختلف القائلون بهذا فقال بعضهم عبر النبي صلى الله عليه وسلم عن المعنى بالألفاظ من عنده وقيل الذي عبر عنها جبريل عليه السلام والتحقيق أنها نزلت لفظا ومعنى**

---

قوله : (فحاصله) أي المذكور من قوله بل ما يفهم

قوله : (تدل على معنى إلخ) أي كما في قوله تعالى {ولا تقربوا الزّنا} [الإسراء ٣٢] فإنه قد دل على معنى وهو طلب الكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم من الصفة القديمة

قوله : (فإنه يغلط فيه) أي يخالف فيه الصواب

قوله : (ويسمى كل إلخ) أي على سبيل الحقيقة على التحقيق لكن إطلاق القرآن على الألفاظ الشريفة أشهر من إطلاقه على الصفة القديمة

قوله : (مكتوبة) وحكي عن بعضهم أن كل حرف من أحرف القرآن في اللوح المحفوظ بقدر جبل قاف

قوله : (في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زاده في حاشيته على البيضاوي إنه في السماء السابعة

قوله : (في صحف) جمع صحيفة وهي الكتاب

قوله : (قيل نزلت إلخ) حاصله أنه اختلف فقيل إنها نزلت في بيت العزة دفعة واحدة وقيل إنه كان ينزل فيه ليلة القدر ما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة ثم اختلف أيضا فقيل نزلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وقيل في ثلاثة وعشرين وقيل في خمس وعشرين

قوله : (والذي نزل إلخ) محصله أن الخلاف على قولين وتحت القول الثاني قولان فصارت الأقوال ثلاثة كما حكي عن الزركشي

قوله : (وقيل نزل عليه المعنى فقط) وهو مبني على القول بأن سيدنا جبريل كشف عنه الحجاب فسمع كلامه تعالى كما سمعه موسى ففهم منه ذلك المعنى

قوله : (والتحقيق أنها نزلت لفظا ومعنى) أي والتحقيق الأول

وبالجملة فالصفة القائمة بذاته تعالى قديمة ليست بحرف ولا صوت

واستشكل المعتزلة وجود كلام من غير حروف فأجاب أهل السنة بأن حديث النفس كلام يتكلم به الشخص في نفسه من غير حرف ولا صوت فقد وجد كلام من غير حرف ولا صوت

وليس مراد أهل السنة تشبيه كلامه تعالى بحديث النفس لأن كلامه تعالى قديم وحديث النفس حادث بل مرادهم الرد على المعتزلة في قولهم لا يوجد كلام من غير حرف ولا صوت

ودليل وجوب الكلام له تعالى قوله تعالى [وكلّم الله موسى تكليما] [النساء ١٦٤] فقد أثبت لنفسه كلاما

---

قوله : (واستشكل المعتزلة إلخ) فانهم ذهبوا إلى أنه لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف وسبب تسميتهم المعتزلة مع أنهم سموا أنفسهم أهل العدل والتوحيد كما حكاه السعد في شرح العقائد أن رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر فأثبت منزلة بين المنزلتين فقال الحسن البصري قد اعتزل عنا

قوله : (من غير حروف) أي ومن غير أصوات

قوله : (وأجاب أهل السنة إلخ) كأن أهل السنة يقولون للمعتزلة كيف تستشكلون وجود كلام من غير حرف وصوت مع أنه متحقق وثابت كما في الحديث النفسي فإن قيل المعتزلة ينكرون تسمية حديث النفس كلاما فلا ينهض عليهم ذلك أجيب بأن أهل السنة لم يكتثروا بما ذكر لإطلاق العرب عليه كلاما في قول الأخطل

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

قوله : (وليس مراد أهل السنة إلخ) أي كما قد يتوهمه بعض القاصرين

قوله : (ودليل وجوب الكلام إلخ) إنما لم يستدل بالدليل العقلي لضعفه هنا واستشكل إثبات الكلام بالدليل النقلي بأنه يلزم عليه الدور لأن الدليل متوقف على صدق الرسول وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على الكلام لتنزيلها منزلة قوله تعالى قوله (صدق عبدي في كل ما يبلغ عني) وهو متوقف على الدليل وهكذا أجيب بمنع توقف المعجزة على الكلام لأن تنزيلها منزلة ما ذكر لا يقتضي توقفها عليه

قوله : (وكلّم الله موسى تكليما) أي أزال عنه الحجاب فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم يسمع ما سمعه سيدنا موسى

قوله : (فقد أثبت لنفسه) أي لذاته كلاما وهذا للرد على المعتزلة القائلين بأنه ليس لذاته كلام كبقية صفات المعاني ويفسرون الآية بمعنى أنه تعالى خلق الكلام في جرم من الأجرام وأسمعه سيدنا موسى

والكلام يتعلق بما يتعلق به العلم من الواجب والجائز والمستحيل لكن تعلق العلم بها تعلق انكشاف بمعنى أنها منكشفة له تعالى بعلمه وتعلق الكلام بها تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا الحجاب وسمعنا الكلام القديم لفهمناها منه

---

قوله : (يتعلق بما يتعلق به العلم إلخ) أي أن العلم والكلام متساويان في المتعلق وإن اختلفا في التعلق

قوله : (بها) والضمير عائد للثلاثة المذكورة قبل

[الصفة الرابعة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى كونه قادرا] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة وغير معدومة وهي غير القدرة وبينها وبين القدرة تلازم فمتى وجدت القدرة في ذات وجد فيها الصفة المسماة بالكون قادرا سواء كانت الذات قديمة أو حادثة فذات زيد خلق الله تعالى فيها القدرة على الفعل وخلق فيها صفة تسمى كون زيد قادرا

وهذه الصفة تسمى حالا والقدرة علة فيها في حق الحوادث وأما في حقه تعالى فلا يقال القدرة علة في كون الله تعالى قادرا بل يقال بين القدرة وكونه تعالى قادرا تلازم

وقالت المعتزلة بالتلازم بين قدرة الحادث وكون الحادث قادرا إلا أنهم لا يقولون بخلق الله الصفة الثانية بل متى خلق الله القدرة في الحادث نشأ عنها صفة تسمى كونه قادرا من غير خلق

[الصفة الخامسة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى كونه مريدا] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وتسمى حالا

وهي غير الإرادة سواء كانت الذات قديمة أو حادثة فذات زيد خلق الله تعالى فيها الإرادة للفعل وخلق فيها صفة تسمى كون زيد مريدا

---

قوله : (كونه قادرا) أولى الصفات المعنوية

قوله : (وهي غير القدرة) فالقائم بذاته تعالى صفتان إحداهما وجودية وهي القدرة والأخرى واسطة بين الوجود والعدم وهي الكون قادرا

قوله : (فمتى وجدت إلخ) أي ومتى ثبت الكون قادرا للذات ثبت لها القدرة

قوله : (تسمى حالا) أي معنوية لا حالا نفسية لما مر من أن الحال إن لازمت صفة معنى فهي حال معنوية وإلا بأن لازمت الذات فقط فهي حال نفسية

قوله : (وقالت المعتزلة بالتلازم) أي كما قالت به أهل السنة

قوله : (بين قدرة الحادث إلخ) أي لأنهم لا يثبتون القدرة كباقي صفات المعاني للمولى تبارك وتعالى بل يقولون هو قادر بذاته مريد بذاته وهكذا والصحيح أنهم لا يكفرون بذلك لأنهم لا يثبتون أضدادها

قوله : (الصفة الثانية) أي التي هي الكون قادرا

قوله : (بل متى خلق الله إلخ) إضراب انتقالي

قوله : (كونه مريدا) ثانية الصفات المعنوية

قوله : (وتسمى حالا) أي معنوية

قوله : (للفعل) متعلق بالإرادة

وما تقدم من الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة في الكون قادرا يجري مثله في الكون مريدا

[الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه تعالى عالما] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة

وهي غير العلم ويجري هذا في الحادث ومثاله ما تقدم والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة جار فيه

[الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى حيا] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة

وهي غير الحياة وفيه جميع ما تقدم

[الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سميعا] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة

وهي غير السمع وفيه جميع الذي تقدم

[الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة

وهي غير البصر وفيه جميع ما تقدم

---

قوله : (يجري مثله في الكون مريدا) أي فأهل السنة يقولون إن الله خلق للعبد الإرادة والكون مريدا والمعتزلة يقولون خلق الإرادة ونشأ عنها الكون مريدا من غير خلق الله له

قوله : (كونه عالما) ثالثة الصفات المعنوية

قوله : (ويجري إلخ) أي بأن يقال في حقه تعالى هو صفة قائمة بذاته غير موجودة وغير معدومة

قوله : (ومثاله) أي الحادث

قوله : (ما تقدم) أي بأن يقال فذات زيد خلق الله فيها العلم وكونه عالما فهذا هو المراد بالمثال

قوله : (جار فيه) أي أهل السنة يقولون خلق الله في زيد العلم والكون عالما كما علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله إلا العلم ونشأ عنه الكون عالما من غير خلق الله له

قوله : (كونه حيا) رابعة الصفات المعنوية

قوله : (وفيه جميع ما تقدم) أي من كونه يجري فيه الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة

قوله : (كونه تعالى سميعا) خامسة الصفات المعنوية

قوله : (وفيه جميع الذي تقدم) قد عرفته مما سبق

قوله : (كونه بصيرا) سادسة الصفات المعنوية

قوله : (وفيه جميع ما تقدم) قد علمته فيما مر

[الصفة العشرون وهي تمام ما يجب له تعالى على التفصيل وهي كونه تعالى متكلما] وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة

وهي غير الكلام وفيه جميع ما تقدم

[تنبيه] ما تقدم من القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام يسمى صفات المعاني من إضافة العام للخاص أو للإضافة البيانية وما بعدها وهو كونه تعالى قادرا إلخ تسمى صفات معنوية نسبة للمعاني لأنها تلازمها في القديم وتنشأ عنها في الحادث على ما تقدم هذا

وزاد الماتريدية في صفات المعاني صفة ثامنة وسموها التكوين وهي صفة موجودة كبقية صفات المعاني لو كشف عنا الحجاب لرأيناها كما ترى صفات المعاني لو كشف عنا الحجاب

---

قوله : (كونه متكلما) سابعة الصفات المعنوية

قوله : (وفيه جميع ما تقدم) قد علمته سابقا

قوله : (من إضافة العام للخاص) وهذه الإضافة هي المسماة بالإضافة التي للبيان وضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص بإطلاق كما في قولهم شجر أراك بخلاف البيانية فإن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كما في قولهم خاتم حديد

قوله : (أو الإضافة البيانية) الصواب كما نقل عن الشيخ إسقاطه لما مر من أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه وما هنا ليس كذلك لعدم انفراد المعاني عن الصفات في شيء ولو قال أو من الإضافة التي على معنى من لخلص من ذلك وعليه فالمعنى صفات من المعاني وذلك إن أريد بالمعاني ما يشمل صفات الحادث كالبياض والسواد ونحو ذلك والحاصل أن الإضافة هنا إما للبيان أو على معنى من وليست بيانية

قوله : (هذا) أي افهم هذا والقصد بهذه الكلمة الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر حد قوله تعالى [وإنّ للطّاغين لشرّ مآب] [ص ٥٥]

قوله : (وزاد الماتريدية إلخ) أي بخلاف الأشاعرة فإنهم لا يزيدون ذلك

واعترضهم الأشاعرة بأن ما فائدة التكوين بعد القدرة لان الماتريدية يقولون إن الله يوجد ويعدم بالتكوين فأجابوا بأن القدرة تهيئ الممكن للوجود أي تصيره قابلا للوجود بعد أن لم يكن والتكوين بعد ذلك يوجده بالفعل ورده الأشاعرة بأن الممكن قابل للوجود من غير شيء

ومن أجل كونهم زادوا هذه الصفة قالوا إن صفات الأفعال قديمة كالخلق والإحياء والرزق والإماتة لأن هذه الألفاظ أسماء للتكوين الذي هو صفة موجودة عندهم والتكوين قديم فتكون صفات الأفعال قديمة وعند الأشاعرة صفات الأفعال حادثة لأنها أسماء لتعلقات القدرة فالإحياء اسم لتعلق القدرة بالمحيا والرزق اسم لتعلق القدرة بالمرزوق والخلق اسم لتعلقها بالمخلوق والإماتة اسم لتعلقها بالموت وتعلقات القدرة عندهم حادثة

---

قوله : (بأن ما فائدته إلخ) اسم أن ضمير الشأن وحق العبارة أن يقول ما فائدة القدرة بعد التكوين

قوله : (بعد ذلك) أي بعد تهيئة الممكن للوجود

قوله : (من غير شيء) أي من غير شيء يصيره قابلا لذلك

قوله : (ومن أجل كونهم زادوا إلخ) اعلم أنه وقع الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة في صفات الأفعال هل هي قديمة أو حادثة فقال الماتريدية بالأول بناء على ما قالوه من أنها عين صفة التكوين فكل من الخلق والرزق والإحياء إل غير ذلك ليس شيء زائدا على صفة التكوين بل هو هي فلذلك كان قديما وقال الأشاعرة بالثاني بناء على ما قالوه من أنها من تعلقات القدرة الحادثة

**ومن الخمسين عشرون أضداد هذه العشرين**

**وهي العدم ضد الودود**

**والثانية الحدوث ضد القدم**

**والثالثة الفناء ضد البقاء**

**الرابعة المماثلة ضد المخالفة فيستحيل عيه تعالى أن يماثل الحوادث في شيء مما اتصفوا به فلا يمر عليه تعالى زمان وليس له مكان وليس له حركة ولا سكون ولا يتصف بألوان ولا بجهة فلا يقال فوق الجرم ولاعن يمين الجرم وليس له تعالى جهة فلا يقال إني تحت الله فقول العامة إني تحت ربنا أو إن ربي فوقي كلام منكر يخاف على من يعتقده الكفر**

**الخامسة الاحتياج إلى محل أي ذات يقوم بها أو على مخصص أي موجد تعالى الله عن ذلك وهذا ضد القيام بالنفس**

---

قوله : (ومن الخمسين عشرون إلخ) هذا شروع في بيان المستحيلات وقد تقدم أن هذه هي التي يجب علينا معرفة استحالتها تفصيلا وأما ما عداها فيجب علينا معرفة استحالته إجمالا بأن نعلم أن الله منزه عن كل ما لا يليق به تعالى لا يقال إن وجوب العشرين السابقة يستلزم استحالة أضدادها فلا حاجة لذكرها لأنا نقول قد تقدم غير مرة أنه لا يستغنى في هذا الفن بملزوم عن لازم كما لا يستغنى فيه بعام عن خاص

قوله : (أضداد هذه العشرين) إن قيل كيف يجعل العشرين كلها أضدادها مع أن الضدين في اصطلاحهم هما الأمران الوجوديان إلخ أجيب بأن المراد بالأضداد المعنى اللغوي وهو مطلق المنافي لا المعنى الاصطلاحي فالمعنى ومن الخمسين عشرون منافيات لهذه العشرين

قوله : (وهي) أي العشرون واعلم أنه رتب هذه العشرين على ترتيب تلك العشرين فذكر ما ينافي الأولى ثم ما ينافي الثانية وهكذا

قوله : (الفناء) أي العدم بعد الوجود

قوله : (وليس له مكان) أي يحل فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

قوله : (وليس له حركة ولا سكون) فليس تعالى متحركا ولا ساكنا

قوله : (ولا يتصف بألوان فليس تعالى أبيض ولا أسود ولا احمر ولا نحوها

قوله : (ولا بجهة) أي ولا بالحلول في جهة لغيره

قوله : (يخاف الخ) أفاد ذلك أنه ليس بكافر وهو كذلك لأن معتقد الجهة لا يكفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام وقيده النووي بأن يكون من العامة كما هو فرض الكلام هنا وإنما خيف عليه ما ذكر لأنه ربما جره ذلك إلى اعتقاد ان المولى كالحوادث وهو كفر والعياذ بالله تعالى

قوله : (الاحتياج الخ) قد علمت مما تقدم أن قيامه تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المحل والمخصص وحينئذ يكون مقابله الاحتياج إلى المحل والمخصص

**السادسة التعدد بمعنى التركيب في الذات أو الصفات أو وجود نظير في الذات أو الصفات أو الأفعال وهذه ضد الوحدانية**

**السابعة العجز وهو ضد القدرة فيستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما من الممكنات**

**الثامنة الكراهة وهي ضد الإرادة فيستحيل عليه تعالى أن يوجد شيء من العالم مع كراهته له أي عدم إرادته فالموجودات الممكنات أوجدها الله تعالى بإرادته واختياره**

---

قوله : (بمعنى التركيب الخ) فقد تقدم أن الكموم خمسة فقوله التركيب في الذات إشارة إلى الكم المتصل في الذات وقوله أو الصفات إشارة إلى الكم المتصل في الصفات وقوله أو وجود نظير الخ إشارة إلى الكم المنفصل في الذات والصفات والأفعال

قوله : (عن ممكن ما) أي ممكن أي ممكن كان فما نعت لممكن وأتى بها للدلالة على العموم فيشمل كل ممكن

قوله : (الكراهة) اعلم أن الكراهة إما عقلية أو شرعية فالثاني النهي عن الشيء نهيا غير جازم والأول قسمان بغض الشيء وعدم الميل إليه وعدم تعلق الإرادة بالشيء وهذا الأخير أعني عدم تعلق الإرادة بالشي هو المراد هنا وبما ذكر علم أنه يصح أن يوجد الله الفعل مع كراهته له شرعا

قوله : (أي عدم إرادته) أي له وإنما أتى بهذا التفسير للاحتراز من الكراهة الشرعية

قوله : (بإرادته) أي حال كونها مخصصة بإرادته وقوله واختياره فليست موجودة قهرا عنه تعالى فهو الفاعل المختار

**ويؤخذ من وجوب الإرادة له تعالى أن وجود المخلوقات ليس بطريق التعليل ولا بطريق الطبع**

**والفرق بينهما أن الموجود بطريق التعليل كلما وجد علته وجد من غير توقف على شيء آخر كحركة الأصبع فإنها علة لحركة الخاتم متى وجدت وجدت الثانية من غير توقف على شيء آخر وأن الموجود بطريق الطبع يتوقف على شرط وانتفاء مانع كالنار فإنها لا تحرق الا بشرط المماسة للحطب وانتفاء البلل الذي هو المانع من إحراقها فالنار تحرق بطبيعتها عند القائلين بالطبيعة لعنهم الله بل الحق أن الله تعالى يخلق الإحراق في الحطب عند مماسته النار كما يخلق حركة الخاتم عند وجود حركة أصبع**

---

قوله : (ويؤخذ من وجوب الإرادة إلخ) وجه الأخذ أنه لو كان وجود المخلوقات بطريق التعليل أو بطريق الطبع لكان العالم قديما وهو لا تتعلق به الإرادة كما لا تتعلق به القدرة

قوله : (أن وجود المخلوقات ليس إلخ) يعني أنه ليس ناشئا عن الله تعالى من غير أن يكون له إرادة واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة أو بطريق الطبع والحاصل أن الفاعل إما فاعل بالاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك واما فاعل بغير الاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك وهذا القسم إما فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غير علته وإما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على ثبوت شرط وانتفاء مانع والشق الأول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل والثاني ثابت عند القائلين بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما فليس بثابت إلا القسم الأول، وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة إلا أن أهل السنة خصوه بالقديم وهو المولى تبارك وتعالى إذ لا موجد سواه والمعتزلة لم يخصوه بذلك بل جعلوه شاملا للحادث وهو العبد لأنه عندهم يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة جعلها الله فيه وألزموا القول بالتعليل لقولهم بالتولد وهو أن يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر فإذا حرك الشخص أصبعه تولدت عندهم كركة الخاتم فآل الأمر إلى أن حركة الأصبع علة في حركة الخاتم

قوله : (والفرق بينهما) أي بين طريق التعليل وطريق الطبع ومحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علته وأن الموجود بالطبيعة يتوقف على غيرها من ثبوت شرط وانتفاء مانع

قوله : (لعنهم الله) أي طردهم عن رحمته وأبعدهم عنها وهذا من اللعن على الأوصاف وهو جائز لحديث [لعن الله آكل الربا وموكله وكاتله وشاهده] بخلاف اللعن على الذوات فإنه لا يجوز مع التعيين ولو على الكافر ما لم يتحقق موته على الكفر

قوله : (عند مماسته النار) أي وعند انتفاء البلل

فلا وجود لشيء بالتعليل ولا بالطبع خلافا للقائلين بذلك ويستحيل عليه تعالى أن يكون علة في العالم نشأ عنه بعد اختياره أو يكون طبيعة وجد العالم بطبيعته تنزه الله عن ذلك وتعالى علوا كبيرا

التاسعة الجهل فيستحيل عليه تعالى الجهل بممكن من الممكنات سواء كان بسيطا وهو عدم العلم بالشيء أو مركبا وهو إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه ويستحيل عليه تعالى الغفلة والذهول وهذا ضد العلم

العاشرة الموت وهو ضد الحياة

الحادية عشر الصمم وهو ضد السمع

الثانية عشر العمى وهو ضد البصر

الثالثة عشر الخرس وفي معناه البكم وهو ضد الكلام

الرابعة عشر كونه تعالى عاجزا وهو ضد كونه تعالى قادرا

الخامسة عشر كونه تعالى كارها وهو ضد كونه تعالى مريدا

السادسة عشر كونه تعالى جاهلا وهو ضد كونه تعالى عالما

السابعة عشر كونه تعالى ميتا وهو ضد كونه تعالى حيا

الثامنة عشر كونه تعالى أصم وهو ضد كونه تعالى سميعا

التاسعة عشر كونه تعالى أعمى وهو ضد كونه تعالى بصيرا

العشرون كونه تعالى أبكم وفي معناه الخرس وهو ضد كونه تعالى متكلما فهذه العشرون كلها مستحيلات عليه تعالى

واعلم أن دليل كل واحد من العشرين الواجبة يثبتها له تعالى وينفي عنه ضدها

وأدلة السبع المعاني هي أدلة السبع المعنوية فهذه أربعون عقيدة يجب لله تعالى منها عشرون وينتفي عنه تعالى عشرون وعشرون دليلا إجماليا كل دليل أثبت صفة ونفى ضدها

---

قوله : (على خلاف ما هو عليه) أي على خلاف حال هذا الشيء عليه

قوله : (ويستحيل عليه تعالى الغفلة والذهول) وعطف الذهول على الغفلة من عطف الخاص على العام لأن الغفلة هي الغيبة على الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد الشعور به

قوله : (واعلم أن دليل كل إلخ) قد تلخص أن أدلة الوجود والصفات السلبية تثبتها وتنفي ضدها وأدلة المعاني تثبتها وتثبت المعنوية وتنفي أضدادهما

قوله : (وعشرون دليلا) معطوف على قوله أربعون

[تنبيه] قال بعضهم الأشياء أربعة موجودات ومعدومات وأحوال واعتبارات فالموجودات كذات زيد التي تراها والمعدومات كولدك قبل أن يخلق والأحوال كالكون قادرا والاعتبارات كثبوت القيام لزيد وعلى هذا أعني كون الأشياء أربعة جرى السنوسي في الصغرى لأنه أثبت الأحوال وجعل الصفات الواجبة عشرين وجرى في غيرها على نفي الأحوال وهو الحق

فعلى هذا تكون الصفات ثلاثة عشر لأنه يسقط منها السبع المعنوية وهي كونه تعالى قادرا إلى آخرها فليس له تعالى صفة تسمى كونه قادرا لأن الحق نفي الأحوال فعلى هذا تكون الأشياء ثلاثة موجودات ومعدومات واعتبارات وإذا سقط من العشرين الواجبة سبع معنوية يسقط من الأضداد سبع أيضا فليس هناك صفة تسمى الكون عاجزا إلى آخرها فلا يحتاج إلى عدها من المستحيلات فتكون المستحيلات ثلاثة عشر أيضا هذا إن عد الوجود صفة وهو رأي غير الأشعري وأما على رأي الأشعري فالوجود عين الموجود فوجوده تعالى عين ذاته فيكون الوجود ليس بصفة فتكون الصفات الواجبة اثنتي عشرة القدم والبقاء والمخالفة والقيام بالنفس ويعبر عنه بالاستغناء المطلق والوحدانية والقدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وتسقط المعنوية لأن ثبوتها مبني على القول بالأحوال والحق خلافه

---

قوله : (قال بعضهم الأشياء إلخ) قد تحصل أن في هذه المسألة خلافا والجهل فيها لا يضر في العقائد اهـ أفاده اليوسي

قوله : (فعلى هذا تكون الصفات إلخ) أي بعد الوجود صفة

قوله : (لأنه يسقط منها إلخ) أي لأن الكون قادرا مثلا ليس صفة على هذا بل هو كناية عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتباري والحاصل أن الكون قادرا والكون مريدا والكون عالما إلى آخرها ثابتة بلا خلاف إلا أن مثبت الأحوال يفسرها بالواسطة ونافي الأحوال يفسرها بالأمر الاعتباري فعلم أن المعتزلة وإن نفوا المعاني لا ينفون الكون قادرا إلى آخرها بل بثبوتها لذاتها وأن مثبت الأحوال يثبت المعاني والمعنوية ويفسر الثانية بالواسطة وإن نافي الأحوال يثبتهما أيضا لكن لا يفسر الثانية بالواسطة بل بالأمر الاعتباري

قوله : (ويعبر عنه بالاستغناء المطلق) وذلك لما مر من أن معناه الاستغناء عن المحل والمخصص وأنه يستلزم الاستغناء عن غيرهما

وإن أردت أن تعلم صفاته تعالى للعامة فأت بها أسماء مشتقة من الصفات المذكورات فيقال إن الله تعالى موجود قديم مخالف للحوادث مستغن عن كل فيه شيء واحد قادر مريد عالم حي سميع بصير متكلم ويعلمون أضدادها

واعلم أن بعض الأشياخ فرق بين الأحوال والاعتبارات فقال الحال والاعتبار كل منهما غير موجود ولا معدوم بل له تحقق في نفسه إلا أن الحال له تعلق وقيام بالذات والاعتبار لا تعلق له بالذات ويقال إن الاعتبار يتحقق في غير الأذهان واتعرض عليه بأن الاعتبار صفة

وإذا كان لا تعلق له بالذات ويتحقق في غير الأذهان فأين موصوفه والصفة لا تقوم بنفسها بل لا بد لها موصوف

فالحق أن الاعتبارات لا تحقق لها إلا في الذهن وهي قسمان اعتبار اختراعي وهو الذي لا أصل له في الوجود كفرضك الكريم بخيلا والجاهل عالما

واعتبار انتزاعي وهو الذي له أصل في الخارج كثبوت قيام زيد فإنه منتزع من قولك زيد قائم واتصاف زيد بالقيام ثابت في الخارج

---

قوله : (قديم مخالف للحوادث) هكذا في النسخ لكن لعل فيه سقطا والأصل قديم باق مخالف للحوادث

قوله : (ويعلمون أضدادها) أي بأن يقال يستحيل عليه تعالى أن يكون معدوما حادثا إلى آخرها

قوله : (واعلم أن بعض الأشياخ إلخ) حاصل هذه القضية أن الشيخ العدوى قرر أن كلا من الأحوال والاعتبارات غير موجود وغير معدوم لكن الفرق بينهما أن الأولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فإنه لا قيام لها بالذات ومع ذلك متحققة خارج الأذهان وقال سم في الآيات البينات المشهور أن للأمر الاعتباري معنيين أحدهما ما له تحقق في نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر إلا أنه ليس من جملة الأعيان والثاني ما له تحقق باعتبار المعتبر ـ أي لا في نفس الأمر ـ ولو قطع النظر عن ذلك لم يكن له تحقق وأن للخارج أيضا معنيين أحدهما خارج الأعيان والآخر خارج الذهن وهو معنى نفس الأمر

العقيدة الحادية والأربعون الجائز في حقه تعالى فيجب على كل مكلف أن يعتقد أن الله تعالى يجوز في حقه أن يخلق الخير والشر فيجوز أن الله تعالى يخلق الخير والشر فيجوز أن الله تعالى يخلق الإسلام في زيد والكفر في عمرو والعلم في أحدهما والجهل في الآخر

ومما يجب اعتقاده أيضا على كل مكلف أن الأمور خيرها وشرها بقضاء وقدر

واختلف في معنى القضاء والقدر فقيل القضاء إرادة الله تعالى وتعلقها الأزلي والقدر إيجاد الله تعالى الأشياء على وفق الإرادة فإرادة الله تعالى المتعلقة أزلا بأنك تصير عالما أو سلطانا قضاء وإيجاد العلم فيك بعد وجودك أو السلطنة على وفق الإرادة قدر وقيل القضاء علم الله الأزلي وتعلقه بالمعلوم والقدر إيجاد الله الأشياء على وفق العلم فعلم الله المتعلق أزلا بأن الشخص يصير عالما بعد وجوده قضاء وإيجاد العلم فيه بعد وجوده قدر

وعلى كل من القولين فالقضاء قديم لأنه صفة من صفاته تعالى أما الإرادة أو العلم والقدر حادث لأنه الإيجاد والإيجاد من تعلقات القدرة وتعلقات القدرة حادثة

والدليل على أن الممكنات جائزة في حقه تعالى أنه اتفق على جوازها فلو وجب عليه تعالى فعل شيء منها لانقلب الجائز واجبا ولو امتنع عليه فعل شيء منها لا نقلب الجائز مستحيلا وانقلاب الجائز واجبا أو مستحيلا باطل

---

قوله : (فيجب على كل مكلف) أي هذا من العقائد الواجب اعتقادها

قوله : (أن الأمور إلخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له اهـ

قوله : (خيرها وشرها) فإن قيل من المعلوم أن ذلك شامل للمعاصي ولو كانت بقضاء الله لوجب الرضا بها واللازم غير صحيح لأن الرضا بالمعصية معصية فكيف يكون واجبا والأولى في الجواب أن يقال إن للمعاصي جهتين جهة كونها منهيا عنها وجهة كونها مقضية ومقدرة لله تعالى والواجب إنما هو الرضا بها من الجهة الثانية وأما الرضا بها من الجهة الأولى فهو معصية فتنبه

قوله : (أنه اتفق على جوازها) أي في ذاتها فهي جائزة في ذاتها

قوله : (باطل) أي لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل

وبهذا تعلم أنه تعالى لا يجب عليه شيء خلافا للمعتزلة في قولهم إنه تعالى يجب عليه أن يفعل الصلاح بالعبد فيجب عليه تعالى أن يرزقه وهذا زور عليه تعالى وكذب تنزه الله عن ذلك نخلقه الإيمان في زيد مثلا واعطاؤه العلم من فضله من غير وجوب

ومما يرد على المعتزلة أن الأطفال ينزل بهم الضرر من الأسقام والأمراض وهذا لا صلاح فيه للأطفال ولو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما نزل الضرر بالأطفال لأنهم يقولون إن الله لا يترك الواجب عليه تعالى لأن ترك الواجب عليه نقص والله تعالى منزه عن النقص بالإجماع وإثابته تعالى للمطيع فضل منه وعقابه للعاصي عدل منه إذ لا تنفعه تعالى طاعة ولا تضره معصية لأنه النافع الضار وانما هذه الطاعات والمعاصي علامة على أن الله تعالى يثيب ويعاقب من اتصف بهما فمن أراد قربه وفقه للطاعة ومن أراد خذلانه وبعده خلق فيه المعصية

---

قوله : (أن يفعل الصلاح) أي والأصلح ففيه الاكتفاء

قوله : (أن يرزقه) الرزق عند أهل السنة ما ساقه الله تعالى إلى الحيوان فانتفع به بالفعل مأكولا أو غيره وأما إذا لم ينتفع به بالفعل فلا يسمى رزقا وان كان معدا للانتفاع به وبهذا ظهر قول بعض الأكابر إن كل أحد يستوفي رزقه وأنه لا يأكل أحد زرق غيره

قوله : (زور) وهو بضم الزاي يطلق على معان كما في القاموس منها الكذب وهو المراد هنا فقوله وكذب عطف تفسير

قوله : (ومما يرد) بضم الراء من الرد أو بكسرها من الورد

قوله : (لأنه النافع الضار) فينبغي للعبد أن يكون اعتماده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يخشى أحدا غيره تعالى وحكي عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه شكا ألم سنه إلى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة الفلانية وضعها على سنك فسكن الوجع في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوجع فأخذ تلك الحشيشة ووضعها على سنه فزاد الوجع أضعاف ما كان فاستغاث إلى الله تعالى فقال إلهي ألست أمرتني عليه فقال تعالى يا موسى أنا الشافي وأنا المعافي وأنا الضار وأنا النافع قصدتني في المرة الأولى فأزلت مرضك والآن قصدت الحشيشة وما قصدتني اهـ

قوله : (قربه) أي سعادته فالقرب معنوي لا حسي

قوله : (خذلانه) هو بكسر الخاء ضد التوفيق فهو خلق قدرة المعصية في العبد

**فجميع الأمور من أفعال الخير والشر بخلق الله تعالى لأنه تعالى خلق العبد وما عمله العبد لقوله عز وجل [والله خلقكم وما تعملون] [الصافات ٩٦]**

**ومما يجب اعتقاده أن الله تعالى يجوز أن يرى في الآخرة للمؤمنين لأن الله تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل في قوله تعالى فإن استقر مكانه فسوف تراني واستقرار الجبل جائز فيكون المعلق عليه من الرؤية جائزا لأن المعلق على الجائز جائز لكن رؤيتنا له تعالى بلا كيف أي ليست كرؤية بعضنا بعضا**

---

قوله : (فجميع الأمور من أفعال إلخ) لكن لا يجوز نسبة القبيح إليه تعالى فلا يجوز أن يقال إنه تعالى خالق الشر والمعاصي والقاذورات والقردة ونحو ذلك أدبا معه تعالى

قوله : (ومما يجب اعتقاده إلخ) أي زيادة على الخمسين عقيدة

قوله : (أن يرى) أي ذاتا وصفات باتفاق أهل السنة في الذات وعلى قول الجمهور في الصفات

قوله : (في الآخرة) يقتضي أنه لا يجوز أن يرى في الدنيا وهو أحد قولين والتحقيق الجواز وقد صحح ابن عباس وغيره وقوعها له صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء وظاهر أن هذا كله في الرؤية التي في اليقظة وقد وقع الخلاف في التي في المنام فقيل بأنها لا تجوز وقيل بجوازها بل بوقوعها وهو مذهب المعبرين وحكي عن كثير من السلف والمرئي إن كان بوجه لا يستحيل عليه تعالى فهو هو تعالى وإلا بأن كان بصورة رجل مثلا ليس هو بل هو مثال يخلقه المولى تبارك وتعالى

قوله : (للمؤمنين) الذي ينبغي أن التقييد بالمؤمنين للوقوع لا للجواز وإلا فيجوز أن يرى للكافر أيضا بل قيل بالوقوع لهم ثم يحجبون ليكون ذلك عليهم حسرة وندامة ثم إن المراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنات ففيه تغليب

قوله : (لأن الله تعالى علق إلخ) قياس اقتراني نظمه رؤيته تعالى معلقة على جائز وكل ما كان كذلك فهو جائز ينتج رؤيته تعالى جائزة

قوله : (لكن رؤيتنا له تعالى بلا كيف) واعترض أن المرئي بحاسة البصر لا بد أن يكون له كيفية من الكيفيات فكيف يقول لكن رؤيتنا إلخ وأجيب بأن المنفي إنما هو الكيف المعتبر في رؤية الأجسام فرؤيتنا له تعالى بكيف يليق به لا بالكيف المعهود في رؤية بعضنا بعضا

فلا يرى تعالى في جهة ولا بلون ولا يرى تعالى جسما تنزه الله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا

ونفى الرؤية لله تعالى المعتزلة قبحهم الله تعالى وهي من عقائدهم الزائغة الباطلة

ومن عقائدهم الفاسدة أيضا قولهم إن العبد يخلق أفعال نفسه ولأجل قولهم هذا يسمون بالقدرية لأنهم يقولون بأن أفعال العبد بقدرته كما سميت الطائفة القائلون بأن العبد مجبور على الأفعال التي يفعلها بالجبرية نسبة إلى قولهم بجبر العبد وقهره وهي عقيدة زائغة أيضا والحق أن العبد لا يخلق أفعال نفسه وليس مجبورا بل إن الله تعالى يخلق الأفعال الصادرة من العبد مع كون العبد له اختيار فيها

قال السعد في شرح العقائد وهذا الاختيار لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة بل الشخص يجد بين حركة يده إذا حركها هو وبين ما إذا حركها الهواء قهرا عنه فرقا

ومن الجائز عليه تعالى إرسال جميع الرسل فإرساله تعالى لهم عليهم أفضل الصلاة والسلام بفضله لا بطريق الوجوب لأنه تعالى لا يجب عليه شيء كما مر

---

قوله : (فلا يرى تعالى في جهة إلخ) فلا يرى فوقا ولا يمينا ولا إماما ولا نحوها من سائر الجهات ولا أبيض ولا نحوه من سائر الألوان ولا يرى تعالى جسما

قوله : (ونفي الرؤية إلخ) مما استدلوا به قوله تعالى {لا تدركه الأبصار} [الأنعام ١٠٣] وأجاب أهل السنة عنه بأن الإدراك رؤية على وجه خاص بأن تكون على وجه الإحاطة بالمرئي لا مطلق الرؤية حتى يستدل لنفيه على نفيها

قوله : (يخلق أفعال نفسه) والمتقدمون منهم لا يسمون العبد خالقا لأفعاله وانما يسمونه موجدا لقرب عهدهم بالسلف المجمعين على أنه لا خالق إلا الله تعال ثم لما طال الزمن تجاسر متأخروهم على خرق الإجماع وقالوا إن العبد خالق لأفعاله

قوله : (أفعال نفسه) أي الاختياريه بخلاف الاضطرارية فإنها مخلوقة الله اتفاقا

قوله : (كما سميت الطائفة إلخ) وتسمى أيضا بالجهمية نسبة إلى مقدمهم جهم بن صفوان

قوله : (والحق أن العبد إلخ) فحصل من كلامه أن المذاهب ثلاثة وظاهر أن مذهب أهل السنة ليس بالاختيار المحض ولا بالقهر المحض بل أمر بين الأمرين نخرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين

قوله : (لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أي واضحة والا فقد عبروا عنه بعبارات لكنها لا تخلو عن خفاء أشهرها أنه تعلق قدرته بالمقدور لا على وجه التأثير فيه

قوله : (بل الشخص يجد إلخ) أي أن هذا علامة واضحة عليه

قوله : (ومن الجائز عليه إلخ) أي عند أهل السنة وخالفت المعتزلة فأوجبوه عليه تعالى لأنه هو الأصلح فقد بنوه على ما قالوه من وجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى

**ومما يجب اعتقاده أن أفضل المخلوقات على الإطلاق نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وعلى أهل بيته أجمعين ويليه صلى الله عليه وسلم في الأفضلية بقية أولي العزم وهم سيدنا إبراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح وهم في الأفضلية على هذا الترتيب وكونهم خمسة نبينا صلى الله عليه وسلم والاربعة بعده هو الصحيح وقيل أولو العزم أكثر من ذلك ويلي أولي العزم في الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ثم الملائكة**

**ويجب أن يعتقد أن الله تعالى أيّدهم بالمعجزات واختص نبينا صلى الله عليه وسلم بأنه خاتم الرسل وبأن شرعه لا يفسخ حتى ينقضي الزمن**

**وعيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله يحكم بشرع نبينا فقيل يأخذه من القرآن والسنة وقيل يذهب إلى القبر الشريف فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم**

---

قوله : (ثم الملائكة) ظاهره أن جميع الملائكة أفضل من أولياء البشر كأبي بكر والتحقيق خلافه وهو أن ذلك قاصر على رؤسائهم كجبريل فيلي الأنبياء رؤساء الملائكة فأولياء البشر فعوام الملائكة فعوام البشر

قوله : (أيدهم بالمعجزات) والضمير عائد للأنبياء والمعجزات جمع معجزة وهي الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدي وقد جمع بعضهم أقسام الخارق للعادة في قوله

إذا ما رأيت الأمر يخرق عادة * فمعجزه أن من نبي لنا صدر
وإن بان منه قبل وصف نبوة * فالإرهاص سمه تتبع القوم في الأثر
وإن جاء يوما من ولي فإنه الـ * كرامة في التحقيق عند ذوي النظر
وإن كان من بعض العوام صدوره * فكونه حقا بالمعونة واشتهر
ومن فاسق إن كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
وإلا فيدعى بالإهانة عندهم * وقد تمت الأقسام عند الذي اختبر

لكن زيد عليه السحر والابتلاء والأول هو ما يظهر على أيدي الأشقياء مرتبطا بأسباب خاصة والثاني هو ما يظهر على أيديهم فتنة لمن يريد الله ضلاله فيتبعهم

قوله : (بأنه خاتم الرسل) أي والأنبياء ففيه الاكتفاء

قوله : (وبأن شرعه لا ينسخ إلخ) بخلاف شرع غيره فإنه نسخ قطعا

قوله : (فقيل يأخذه إلخ) علم منه أنه لا يقلد أحدا من المجتهدين قوله فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره كبقية الأنبياء لحديث الأنبياء أحياء في قبورهم

واعلم أنه ينسخ بعض شرع نبينا ببعضه الآخر كما نسخ وجوب كون عدة المرأة المتوفى عنها زوجها سنة بوجوب كونها أربعة أشهر وعشرا ولا نقص في ذلك

ويجب أيضا على كل مكلف من ذكر وأنثى أن يعرف الرسل المذكورة في القرآن تفصيلا ويصدق بهم تفصيلا وأما غيرهم فيجب الإيمان بهم إجمالا لكن نقل السعد في شرح المقاصد أنه يكفي الإجمال لكنه لم يتبع ونظمها بعضهم فقال

حتم على كل ذي التكليف معرفة * بأنبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم ثمانية * من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو

إدريس هود شعيب صالح وكذا * ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا

ومما يجب اعتقاده أن أصحابه رضي الله عنهم أفضل القرون ثم التابعون لهم ثم أتباع التابعين وأفضل الصحابة أبو بكر فعمر فعثمان فعلي على هذا الترتيب لكن قال العلقمي سيدتنا فاطمة وأخوها سيدنا إبراهيم أفضل من الصحابة على الإطلاق حتى من الخلفاء الأربع وكان سيدنا مالك يقول لا أفضل على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا

وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله عليه إن شاء الله تعالى

ومما يجب اعتقاده أيضا أنه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وتوفي في المدينة

ويجب على الآباء أن يعلموا أولادهم ذلك

قال الأجهوري ويجب على الشخص أن يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة

---

قوله : (واعلم أنه ينسخ إلخ) أي سواء كان الناسخ والمنسوخ من القرآن أو من السنة أو الناسخ من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك

قوله : (أن يعرف إلخ) قال الشيخ الملوي يكفي في الإيمان بكل منهم أن يكون بحيث لو سأل عن رسالته لاعترف بها فلا يجب أن يسردهم عن حفظ

قوله : (وأما غيرهم فيجب إلخ) أي بأن يصدق أن لله أنبياء غير هؤلاء

قوله : (أنه يكفي الإجمال) أي حتى في الرسل المذكورة في القرآن كما لا يخفى

قوله : (على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الباء وفتحها القطعة من اللحم

قوله : (من جهة أبيه) أي إلى عدنان فقط وأما من بعده فلا تجب معرفته بل تجوز فقط كما ذهب إليه ابن إسحاق وابن جرير وغيرهما

قوله : (من جهة أمه) أي إلى كلاب فقط

قال العلماء وينبغي أن يعرف كل شخص عدة أولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة لأنه ينبغي للشخص أن يعرف ساداته وهم سادات الأمة لكن لم يصرحوا فيما رأيت بوجوب ذلك أو ندبه لكن قياس نظائره الوجوب

وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة ذكور وأربعة إناث على الصحيح وترتيبهم في الولادة القاسم وهو أول أولاده صلى الله عليه وسلم ثم زينب ثم رقية ثم فاطمة ثم أم كلثوم ثم عبد الله وهو الملقب بالطيب وبالطاهر فهما لقبان لعبد الله لا اسما شخصين له وكلهم من سيدتنا خديجة والسابع سيدنا إبراهيم من مارية القبطية

هذا ولنرجع إلى تمام العقائد

الثانية والأربعون الصدق للرسل عليهم الصلاة والسلام في جميع أقوالهم

الثالثة والأربعون الأمانة أي عصمتهم من الوقوع في محرم أو في مكروه

الرابعة والأربعون تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق

الخامسة والأربعون الفطانة

فهذه الأربعة تجب لهم عليهم الصلاة والسلام بمعنى أنه لا يتصور في العقل عدمها ويتوقف الإيمان على معرفة ذلك على الخلاف بين السنوسي وغيره ويستحيل عليهم عليهم الصلاة والسلام أضداد هذه الأربعة وهي الكذب والخيانة بفعل محرم أو مكروه والكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه والبلادة فهذه الأربعة تستحيل عليهم عليهم الصلاة والسلام بمعنى أنه لا يتصور في العقل وجودها ويتوقف الإيمان على معرفتها على ما تقدم

---

قوله : (لكن لم يصرحوا إلخ) أي بل صرحوا بأنه ينبغي فقط وهو محتمل لأن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب

قوله : (هذا) أي افهم هذا

قوله : (الصدق للرسل) أي مطابقة خبرهم للواقع

قوله : (أي عصمتهم من الوقوع إلخ) والمراد عصمتهم من ذلك ظاهرا وباطنا كما يأتي في كلامه فالله تعالى عصم ظاهرهم من الزنا وشرب الخمر والكذب إلى غير ذلك من منهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء وحب الدنيا إلى غير ذلك من منهيات الباطن

قوله : (تبليغ ما أمروا بتبليغه) احتراز عما أمروا بكتمانه أو خيروا في تبليغه وكتمانه فإن تبليغه ليس واجبا بل هو ممتنع في الأول جائز في الثاني

قوله : (الفطانة) أي الذكاء والحذق بحيث يكون فيهم قدرة على إلزام الخصوم ومحاجتهم وإبطال دعاويهم

فهذه تسعة وأربعون عقيدة وتمام الخمسين جواز وقوع الأعراض البشرية بهم التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية

ودليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذبا لأن الله تعالى صدق دعواهم الرسالة بإظهار المعجزة على أيديهم والمعجزة نازلة منزلة قوله تعالى [صدق عبدي في كل ما يبلغ عني] وتوضيحه أن الرسول إذا أتى قومه وقال أنا رسول إليكم من الله وقالوا له ما الدليل على رسالتك وقال لهم انشقاق هذا الجبل مثلا فإذا قالوا له ائت بما قلت يشق الله الجبل عند قولهم المذكور تصديقا لدعوى الرسل الرسالة فشق الله تعالى الجبل نازل منزلة قوله تعالى [صدق عبدي في كل ما يبلغ عني] فلو كان الرسول كاذبا لكان هذا الخبر كاذبا والكذب عليه تعالى محال فيكون كذب الرسل محالا وإذا انتفى عنهم الكذب ثبت لهم الصدق

وأما دليل الأمانة أي عصمتهم ظاهرا وباطنا من محرم أو مكروه أنهم لو خانوا بارتكاب محرم أو مكروه لكنا مأمورين بمثل ما يفعلونه ولا يصح أن نؤمر بمحرم أو مكروه لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء فتعين أنهم لم يفعلوا إلا الطاعة إما واجبة أو مندوبة ولا تدخل أفعالهم المباحات لأنهم إذا فعلوا المباح يكون لبيان الجواز وأما دليل التبليغ فلأنهم لو كتموا لكنا مأمورين بكتمان العلم ولا يصح أن نكتم العلم لأن كاتمه ملعون فتعين أنهم لم يكتموا فثبت لهم التبليغ

---

قوله : (فهذه تسعة وأربعون) اسم الإشارة عائد على ما ذكره من العقائد كلها من الوجود إلى هنا

قوله : (وتمام الخمسين) أي متممها

قوله : (الأعراض) خرج به صفاته تعالى فلا تجوز عليهم

قوله : (البشرية) خرجه به صفات الملائكة فلا تجوز عليهم

قوله : (التي لا تؤدي إلى نقص) احتراز عن الأعراض التي تؤدي إلى ذلك كالبلاء والبرص والجذام

قوله : (في مراتبهم) أي منازلهم العلية أي العالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة

قوله : (لكان خبر الله) أي التنزيلي لا الحقيقي

قوله : (والمعجزة نازلة منزلة إلخ) أي أنه تعالى لم يقل ذلك صريحا وإنما قاله تنزيلا

قوله : (ولا يصح أن نكتم العلم) لعل الصواب ولا يصح أن نؤمر بكتم العلم

قوله : (لأن كاتمه ملعون) وهو محمول على من كتمه عن مستحقه وقد تعين وقد نصوا على أنه لا يجب على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم ما لم يكن الواقع أمرا منكرا وإلا لزمه ذلك إزالة للمنكر فيجب على من رأى شخصا يحق هيئة الصلاة مثلا أن يعلمه وإن لم يسأله في ذلك

وأما دليل الفطانة أي الحذق لهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو انتفت عنهم الفطانة لما قدروا أن يقيموا حجة على الخصم لكن إقامة الحجج منهم على الخصم دل عليها القرآن في غير موضع وإقامة الحجج لا تكون إلا من الفطن

وأما دليل جواز وقوع الأعراض البشرية بهم أنهم لا يزالون يترقون في المراتب العلية

ووقوع الأمراض بهم مثلا زيادة في مراتبهم العلية ولأجل أن يتسلى بهم غيرهم ويعرف العاقل أن الدنيا ليست دار جزاء لأحبابه إذ لو كانت دار جزاء لأحبابه لما أصابهم شيء من تكدراتها صلى الله عليهم وعلى رئيسهم الأعظم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأهل بيته أجمعين

وقد تمت الخمسون عقيدة بأدلتها الشريفة

ولنذكر لك شيئا مما يجب اعتقاده من الأمور التي أدلتها سمعية

فاعلم أنه يجب الإيمان بأن لنبينا صلى الله عليه وسلم حوضا والجهل بكونه بعد الصراط أو قبله لا يضر ترده الخلائق يوم القيامة وهو غير الكوثر الذي هو نهر في الجنة

ومما يجب اعتقاده أنه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء حين تقف الناس ويتمنون الانصراف ولو للنار فيشفع في انصرافهم من الموقف

---

قوله : (وقوع الأعراض البشرية) أي التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم القلية

قوله : (زيادة) أي سبب زيادة

قوله : (من الأمور التي سمعية) وهي القسم الثالث من الفن لأنه يشتمل على الإلهيات والنبوات والسمعيات وهي التي لا تثبت إلا بالسمع

قوله : (والجهل بكونه بعد الصراط) أي لأن الواجب إنما هو اعتقاد ثبوته لا أنه قبل الصراط أو بعده

قوله : (ترده الخلائق يوم القيامة) أي ما عدا أهل الظلم والزيغ والبدع وظاهر كلامه أن الأمم السابقة ترده أيضا وهو خلاف ظاهر الأحاديث

قوله : (وهو غير الكوثر إلخ) لكن الماء يصب فيه من ذلك الكوثر

قوله : (في فصل القضاء) أي في القضاء الفصل أي الفاصل بين الناس وهذه الشفاعة هي المسماة بالشفاعة الكبرى

قوله : (حين يقف الناس) أي بعد فزعهم إلى الأنبياء كما في الحديث الصحيح فكل واحد يبدي عذرا ويقول لست لها بأهل نفسي نفسي إلا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلا يبدي عذرا ولا يقول ذلك بل يقول [أنا لها أنا لها] ثم يسجد تحت العرش كسجود الصلاة فيقال له [ارفع رأسك واشفع تشفع]

**وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم**
**ومما يجب اعتقاده أن الوقوع في الكبائر غير الكفر لا يوجب الكفر**
**وتجب التوبة حالا من الذنب ولو صغيرة على المعتمد فيها ولا تنتقض التوبة بعوده إلى الذنب بل يجب لهذا الذنب توبة جديدة**

---

قوله : (وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم) وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر منها شفاعته في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعته في عدم دخول جماعة النار بعد استحقاقهم لها ومنها شفاعته في خروج جماعة من النار بعد أن استحقوا عدم خروجهم منها ومنها غير ذلك واختلف هل لغيره صلى الله عليه وسلم شفاعة أو لا والحق الأول

قوله : (لا يوجب الكفر) أي إلا أن استحله وكان معلوما من الدين بالضرورة وإلا كفر باستحلاله

قوله : (وتجب التوبة إلخ) هي لغة الرجوع من تاب إذا رجع وشرعا عبارة عن الإقلاع من الذنب والندم والعزم على أن لا يعود إلى مثل الذنب الذي وقع فيه والندم أعظم هذه الأمور الثلاثة ولذلك ورد الندم توبة

قوله : (حالا) فهي واجبة على الفور فبتأخيرها يأثم إثما غير الذنب الذي اقترفه بل نقل السنوسي في شرح الجزائرية أنه يتضاعف الذنب بتأخير كل لحظة وحكمة وجوب المبادرة قطع طماعية الشيطان في استدراجه النفس حتى يوقعها في الهلكة

قوله : (من الذنب) وإن لم يكن معينا ولو سهل تعيينه وتصح التوبة من بعض الذنوب ولو مع الإصرار على البعض الآخر كما هو مذهب أهل السنة

قوله : (ولو صغيرة) أي سواء كان الذنب كبيرا أو صغيرا وضابط الأول كل ذنب يصح وصفه بالعظم على الإطلاق ولذلك أمارات منها إيجاب الحد والإيعاد عليها بالعذاب ووصف فاعلها بالفسق نصا ولعنه وكل ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة

قوله : (على المعتمد فيها) أي الصغيرة وقال بعضهم تجب التوبة حالا من الكبيرة دون الصغيرة لتكفيرها بالوضوء ونحوه

قوله : (ولا تنتقض التوبة بعودة إلخ) أي ولو في المجلس لكن الذنب بعد التوبة أقبح منه قبلها فقد قيل زلة بعد التوبة أقبح من سبعين زلة قبلها

**ويجب على الشخص أن يجتنب الكبر والحسد والغيبة لقوله عليه الصلاة والسلام [إن لأبواب السماء حجابا يردون أعمال أهل الكبر والحسد والغيبة] أي يمنعونها من الصعود فلا تقبل والحسد تمني زوال نعمة الغير سواء كان تمنى أن تأتي له أي للحاسد أولا والكبر بطر الحق وغمص الخلق ومعنى بطر الحق رده على قائله ومعنى غمص الخلق الاستهزاء بهم**

**ويجب أيضا أن يترك النميمة وهي السعي بين الناس على وجه الإفساد لأنه ورد لا يدخل الجنة قتات بفتح القاف وتشديد التاء المثناة من فوق بعدها ألف وآخرها تاء مثناة من فوق أيضا ومحل ما تقدم من حرمة الحسد إن لم تكن النعمة حاملة للمحسود على الفجور وإلا جاز تمني زوال النعمة عنه**

**ومما يجب اعتقاده أن بعض من ارتكب الكبائر يعذب ولو واحدا**

---

قوله : (أن يجتنب الكبر) أي إلا إذا كان على أهل الظلم والتجبر والفسق من حيث خروجهم عن قانون الشرع

قوله : (والحسد) هو أول ذنب عصي الله به في السماء والأرض حسد إبليس آدم فلم يسجد له وحسد قابيل هابيل فقتله

قوله : (والغيبة) ضابطها كل ما أفهمت به غيرك نقص إنسان ولو متصفا به وإن كان بحضوره سواء أفهمته بلفظ أو كتابة أو إشارة

قوله : (والحسد تمني زوال نعمة الغير) بخلاف الغبطة فإنها تمني مثل نعمة الغير وليست محرمة

قوله : (لا يدخل الجنة) أي مع السابقين أو محمول على المستحل

قوله : (قتات) أي نمام من قت الحديث نمه

قوله : (على الفجور) هو في القاموس الانبعاث في المعاصي والمراد به فعل المعصية وإن لم يكن معه انبعاث

قوله : (أن بعض من ارتكب الكبائر يعذب) أي تحقيقا للوعيد بناء على أنه على الجزم كما يقوله الأشاعرة وأما على أنه محمول على المشيئة كما يقول الماتريدية فلا يجب ذلك

قوله : (ولو واحدا) فأكلة الربا لا بد من تعذيب بعضهم ولو واحدا والزناة كذلك وهكذا

**[خاتمة] الإيمان لغة مطلق التصديق ومنه قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب {وما أنت بمؤمن لنا} [يوسف ١٧] وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم**

**واختلف في معنى التصديق بذلك فقال بعضهم هو المعرفة فكل من عرف ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مؤمن**

**ويرد على هذا التفسير أن الكافر عارف وليس بمؤمن وهذا التفسير أيضا لا يناسب قول الجمهور أن المقلد مؤمن مع أنه ليس بعارف فالتحقيق تفسير التصديق بأنه حديث النفس التابع للجزم سواء كان يجزم عن دليل ويسمى معرفة أو عن تقليد فيخرج الكافر لأنه لم يكن عنده حديث النفس؛ لأن معنى حديث النفس أن تقول رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ونفس الكافر لا تقول ذلك ودخل المقلد فإنه عنده حديث نفس تابع للجزم وإن لم يكن جزمه عن دليل**

---

قوله : (الإيمان إلخ) ذكر معنى الإيمان لغة وشرعا وأما الإسلام فهو لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد للأحكام الشرعية وقيل العمل وعلم من هذا تغاير الإسلام والإيمان مفهوما وما صدقا، أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن ما صدق الأول تصديقات والثاني امتثالات وانقيادات فقولهم إنهما متحدان ليس المراد أنهما متحدان مفهوما أو ما صدقا بل المراد أنهما متحدان محلا فكل من كان محلا لأحدهما كان محلا للآخر هذا إن لوحظ في كل التقييد بالمنجى وإلا فليس بينهما اتحاد في ذلك أيضا لانفراد الإيمان فيمن صدق بقلبه فقط والإسلام فيمن انقاد بظاهره فقط وإن اجتمعا فيمن صدق بقلبه وانقاد بظاهره

قوله : (مطلق التصديق) أي سواء كان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو بغيره

قوله : (بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) أي مما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا

قوله : (ويرد على هذا التفسير إلخ) محصل الإيراد أنه يلزم على هذا التفسير أن التعريف غير مانع لشموله معرفة الكافر مع أنه ليس بمؤمن وأنه يلزم عليه أن التعريف غير جامع لعدم شموله لجزم المقلد مع أنه مؤمن عند الجمهور وأجيب عن الأول بأنهم لم يبالوا بذلك لأنه لا يتوهم عاقل أنه يجتمع إيمان مع كفر وعن الثاني بأن التعريف إنما هو للإيمان الكامل

قوله : (أن تقول) أي النفس فهو حديث نفسي لا لفظي

**ومما يجب الإيمان به أيضا معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فأما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان**

**والإجماع منعقد على هذا النسب إلى عدنان وليس فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما ينقل**

**ويجب أن يعلم أنه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرب بحمرة على ما قاله بعضهم**

---

قوله : (معرفة نسبه) أي وجوب معرفة إلخ فهو على تقدير مضاف وإلا فلا معنى للإيمان بنفس المعرفة كما لا يخفى وقد نظم بعضهم من يجب معرفته من أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال

عشرون جدا من جدود المصطفى * يجب علينا حفظهم بلا خفا
خذهم على الترتيب عبد المطلب * فهاشم عبد مناف افهم تصب
قصي مع كلاب ثم مرة * كعب لؤي غالب ذو مرة
فهو يليه مالك والنضر * كنانة خزيمة مشتهر
مدركة الياس منهم مع مضر * نزار مع معد جاء في الخبر
وصف لهم عدنان يا فصيح * لكي يتم النسب الصحيح
من جهة الآباء وأيضا نسبته * من جهة الأم تجب معرفته
أم النبي صاحب المفاخر * آمنة بنت لوهب الطاهر
ابن لعبد مناف عالي القدر * ابن لزهرة مع كلاب قادر
فأم طه مع أبيه تجتمع * في جده كلاب يا هذا استمع

وعلم من ذلك أن المراد معرفة نسبه إلى عدنان فقط أما ما بعده فلا يجب بلا خلاف بل كرهه الإمام مالك

قوله : (أبيض مشرب بحمرة) فليس لونه صلى الله عليه وسلم بياضا صرفا ولا حمرة صرفة بل البياض المخلوط بالحمرة الذي هو أشرف الألوان في الدنيا وأما في الآخرة فأشرفها البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه اهل الجنة في الجنة كما قاله جمهور المفسرين في قوله تعالى { كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ} [الصافات ٤٩] شبههن ببيض النعام المكنون في عشه ولونه حينئذ بياض به صفرة حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا كهو في الآخرة لئلا يفوته أخذ الأحسنين فجمع الله له بين الأشرفين زيادة في تعظيمه صلى الله عليه وسلم

قوله : (على ما قاله بعضهم) لعله أتى بذلك لكونه لم ير نصا فيما ذكر

**وهذا آخر ما يسر الله به من فضله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وعلى آل بيته كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والحمد لله رب العالمين**

وهذا : آخر ما يسره الله تعالى على هذه الرسالة والله أسأل أن يكون للذنوب غافرا وأنا وان كنت لست من أهل هذا الشأن قصدت التشبه بهم لأفوز بصحبتهم في الجنأن بالفضل والإنعام والإحسان من المولى الكريم الرحمن بجاه سيد ولد عدنان صلى الله عليه وسلم وكان الفراغ من جمعها يوم تسعة وعشرين من رمضان المبارك من شهور سنة ألف واربعمائة واربعين وواحد من الهجرة النبوية على صاحتها أفضل الصلاة وأزكى السلام والتحية آمين